

الاجر وميتة

تأليف

أبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي

الشهيد بابن أجروم

(المتوفى سنة ٥٧٢٣ هـ)

تحقيق

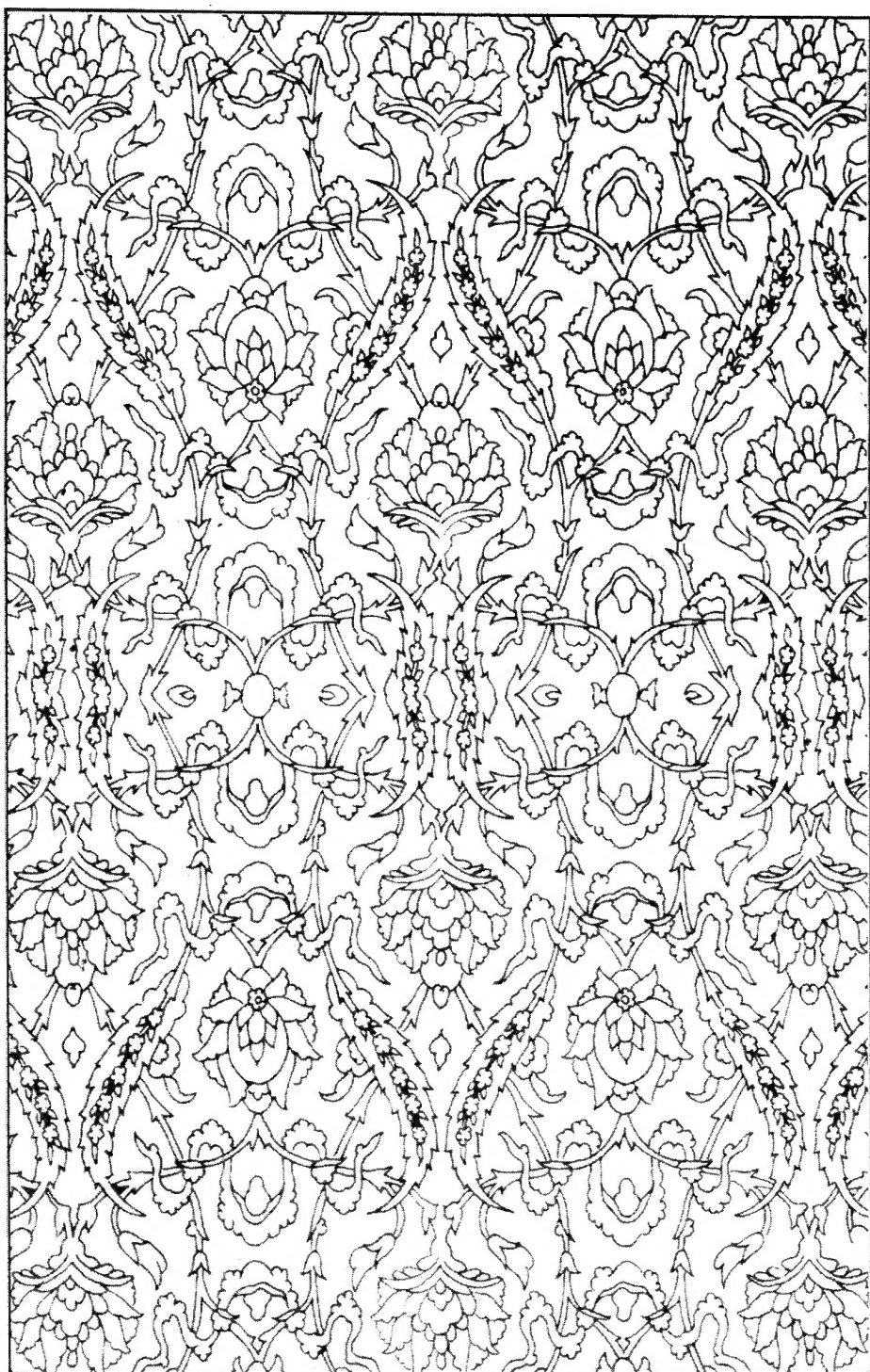
حافظ التبهان

تقديم

د. محمد حسين الطيان

رئيس مقررات اللغة العربية في الجامعة العربية المفتوحة - الكويت

عضو مجلس مجمع اللغة العربية بدمشق



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير بقلم

د. مُحَمَّدٌ حَسَنُ الطَّيَّانُ

الحمد لله ولي الحمد ، والصلاة والسلام على حامل لواء الحمد ،
سيدنا محمد - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وعلى آله وصحبه ، ومن اتبعهم
ياحسان .

وبعد فمن فضل الله على هذه الأمة - وفضله عظيم لا يحد ، ونعمه
كثيرة لا تحصى - أنك واجد في تراثها كل ما تصبو إليه نفس المتعلم من
فنون وعلوم ، ومستويات في التعليم ، فالمبتدئ يجد بغيته ، والمتعلم يجد
طَلِبَتَهُ ، والمتخصص يجد ضالته .

وقد حظي علم النحو بقسط وافر من هذا الثراء والتنوع والتعدد في
المضمون والمستوى التعليمي ، فأنت تجد إلى جانب «أصول» ابن السراج
«الموجز» ، وإلى جانب «تذكرة» أبي علي «وتكملته» «الإيضاح» ، وإلى
جانب «خصائص» ابن جني و«سر صناعة الإعراب» «اللمع» و«الملوكي»
في التصريف ، وإلى جانب «مفصل» الزمخشري «الأنموذج» .

وهكذا فقد كان من هم كل واحد من هؤلاء الأعلام أن يصنف كتابا
لِلناشئة ، يشتمل على مبادئ النحو ، بأيسر عبارة ، وأقرب سبيل .

جاء في ترجمة أبي علي الفارسي: «قالوا: ولما صنف أبو علي كتاب الإيضاح وحمله إلى عضد الدولة، استقصره عضد الدولة، وقال له: ما زدت على ما أعرف شيئا، وإنما يصلح هذا للصبيان، فمضى أبو علي وصنف التكملة، وحملها إليه، فلما وقف عليها عضد الدولة قال: غضب الشيخ وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو»^(١).

ومن هذه المختصرات الموجزات النافعات متن الأجرومية، وهو خلاصة موجزة في قواعد النحو، صغيرة الحجم، عظيمة القدر، بالغة الأثر، فكم قرأها أناس، وكم أفاد منها طلبة، وكم تأسس بها علماء، وكم ذاع صيتها وانتشر ذكرها عبر الزمان والمكان.

يقول عنها العلامة الدكتور محمود الطناحي: «وهذا متن الأجرومية، لا يطاوله متن آخر، ضبطا لقواعد اللغة، وحصرًا لمسائله، ويسرا في صياغته، ولا يزال موضع التلقي والقبول إلى يوم الناس هذا»^(٢).

وبقدر ما كتب لهذا المتن من القبول والذيع والانتشار، كان الاهتمام بنسخه وطبعه وشرحه والعناية به، حتى لا تكاد مكتبة خاصة أو عامة للمخطوطات أو للمطبوعات تخلو من نسخة منه.

وما هذه الطبعة التي نقدم لها إلا واحدة من مئات الطبعات التي نشرت لهذا

(١) معجم الأدباء لياقوت الحموي (٨١٣/٢).

(٢) مقالات العلامة محمود الطناحي (٩٦/١).

المتن، على أنها - والإنصاف شريعة - تمتاز بأمور لا بد من التنويه بها :

أولها : هذا العمل المتقن الذي نهض به محققها الأستاذ الباحث حافى النبهان، بدءاً من جمعه لنسخها المخطوطة والمطبوعة وكذلك شروحها، وانتهاء بمعارضتها وتدوين فوارق النسخ في هامشها، ومروراً بالتعريف بها وبمؤلفها في مقدمة بلغت الغاية إتقاناً وتجويداً وإحساناً.

وثانيها : ضبط كامل لكلماتها، لم يدع حرفاً منها غفلاً، وهو عمل جليل ينبغي أن يذكر فيشكر، بل ينبغي أن يؤتى به ويقتفى أثره في كل عمل يخرج للناس في مجال تعليم العربية خصوصاً، وفي كل ما يكتب للناشئة عموماً؛ لأن الحركات قوام العربية، وسر عظيم من أسرارها، وما فسدت سلائق الناس وفشا اللحن في ألسنتهم إلا من إهمال الضبط أو الإخلال به.

وثالثها : هذا اللبوس الجميل الذي ظهرت به تختال تيهاً، وحق لمثلها أن تزهر وتختال.

وما أدري لماذا أغفل الأستاذ المحقق الحديث عن تفاصيل عمله المجود هذا، فلم يفرد به عنوان على عادة المحققين في شرح منهجهم في التحقيق، وتفصيل الكلام على عملهم في النص المحقق، أهو تواضع العلماء أم أصول الصنعة؟ تلك التي عبر عنها الأديب الكبير يحيى حقي خير تعبير حين قال : «عليك إذا عزفت على العود ألا تسمع الناس خبطة الريشة، وإذا كتبت ألا تسمع القارئ صرير القلم».

والحق أنني كنت أود أن أقرأ شيئاً عن منهجه في التحقيق، كما كنت أود
ألا تخلو هوامش النص من بعض الإيضاحات والتنبيهات التي تفيد القارئ
المبتدئ في دنيا النحو.

أسأل الله العظيم أن يجزيه خير الجزاء على ما بذل من جهد، وأن ينفع
بهذه الطبعة من الآجرومية أكثر مما نفع بسابقتها، وأن يتولانا بعنايته،
ويؤيدنا بنصره لرفع راية العربية، إنه خير مسؤول ونعم المجيب.
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

د. مُحَمَّدٌ حَسَنُ الطَّيَّانُ

الكويت: فجر السبت ١١ رجب ١٤٣٠م

٤ تموز ٢٠٠٩م

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد،
المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه، ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم
الدين.

وبعد، فهذه المقدمة الأجرومية في علم العربية، شرفت أن أكون أحد
من اشتغلوا بها، فقامت بتحقيقها على عشر نسخ خطية، واثنى عشر
شرحا، وكتاب إعراب لألفاظها، وكتاب إعراب لأمثلتها، ومطبوعتين،
كما سيأتي بيان ذلك كله.

وقدمت لها بمقدمة تناولت تعريفا موجزا بها، وبمؤلفها، ووصف
النسخ المستعملة في التحقيق.

والهدف من هذا العمل إخراج طبعة متقنة من هذا المتن المفيد، تتضمن
أبرز الاختلافات بين نسخها المتعددة، لذا كانت كل التعليقات في
الحواشي بما فيها الفوائد المثورة متعلقة بتحقيق هذا الهدف فحسب.

وأؤكد افتقاري إلى نصيح وتوجيهات السادة المختصين، وطلبة العلم
النابهين، لتدارك أي ملاحظات شابت هذا العمل، وتعديلها في طبعات
لاحقة إن شاء الله تعالى.

وأرجو من الله - عز وجل - أن تكون هذه الطبعة خير عون لمن أراد أن يحفظها أو يدرسها أو يشرحها، سائلا المولى - عز وجل - أن يغفر لمؤلفها، وأن يرفع درجته.

حَايِفُ الْبَيْهَانِ

hayef74@yahoo.com



أولاً : ترجمة الإمام ابن أجروم

اسمه وكنيته ونسبه ونسبته :

هو الأستاذ العلامة المقرئ النحوي أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، الشهير بابن أجروم.

هكذا ذكرت أكثر المصادر اسمه بمحمدين، وجاء عند بعض شراح مقدمته كالمكودي^(١) والإياري^(٢) والرشيدي^(٣) وغيرهم: محمد بن داود^(٤)، وأما اللاذقي فقد ذكر أن اسمه: محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن داود^(٥)، بأربعة محمدين.

والصنهاجي: قيل نسبة للبلدة المشهورة، وقيل نسبة لقبيلة مغربية.

قال الإياري: «الصنهاجي - بفتح الصاد المهملة، وكسرهما - نسبة إلى صنهاجة، بلدة مشهورة»^(٦).

(١) شرح المكودي على الآجرومية (ص ٢).

(٢) شرح الآجرومية لفائد بن مبارك الإياري (ق ٢ أ).

(٣) الأقوال المرضية على متن الآجرومية لحسين الرشيدي الشافعي (ق ٤ ب).

(٤) صرح بعض من سماه بهذا الاسم كالإياري والرشيدي أن داود اسم أبيه.

(٥) حاشية على متن الآجرومية لمحمد خضر بن عابدين اللاذقي (ق ١ ب).

(٦) شرح الآجرومية للإياري (ق ٢ أ).

وقال البيجوري: «نسبة إلى صنهاجة، وهي قبيلة بالمغرب»^(١).

والصواب ما ذكره البيجوري؛ فإن ابن أجروم من أهل فاس مولدا وإقامة و وفاة.

والصنهاجي - نسبة للقبيلة - قال القلقشندي: بفتح الصاد، وقال السيوطي: بالكسر، وقال ابن دريد: بضم الصاد، ولا يجوز غيره^(٢).
وأجروم: قال السيوطي: «بفتح الهمزة الممدودة، وضم الجيم والراء المشددة»^(٣).

وقال ابن الحاج: «وجد بخط المصنف أجروم بهمزة غير ممدودة»^(٤).
ونقل السيوطي عن ابن مكتوم في تذكرته أنه يعرف بأكروم^(٥).
وقال الرشيدى: «ثم جيم بربرية بين الجيم والقاف، وبعضهم يقول بالقاف، وبعضهم بالجيم وبها كان يكتب بخطه»^(٦).
ونص أكثر من ترجم له أنها كلمة تعني بلغة البربر: الفقير الصوفي،

(١) فتح رب البرية على الدرة البهية للبيجوري (ص ٦).

(٢) صبح الأعشى للقلقشندي (٣٦٢/١) ولب اللباب في تحرير الأنساب للسيوطي (ص ١٦٣)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٢٦٦/١).

(٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (٢٣٨/١).

(٤) العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهرى على مقدمة ابن أجروم للعلامة ابن حمدون السلمي المعروف بابن الحاج (ص ١٢).

(٥) بغية الوعاة (٢٣٨/١).

(٦) الأقوال المرضية على متن الآجرومية (ق ٤ب).

وزاد الرشيدى فقال: «ومعناه بلسان البربرية: الفقير أو الشيخ أو الفقيه الصوفي»^(١).

مولده:

ولد سنة اثنتين وسبعين وستمائة، بمدينة فاس ببلاد المغرب. قال ابن الحاج: «في السنة التي توفي فيها ابن مالك»^(٢).

شيوخه وتلاميذه:

لا شك أن حافظا كبيرا كابن آجروم قد درس على كبار أهل عصره، كما هي عادة العلماء في كل عصر، وقد ذكر ابن الحاج أنه تتلمذ على عدد من المشايخ، ولم يذكر منهم سوى الإمام العلامة أبي حيان.

وأما تلاميذه فما من شك أنه قد تلقى العلم على يديه عدد كبير من الطلبة، لا سيما من أهل فاس، إضافة إلى الطلبة الذين يرتحلون إليها، ومن هؤلاء:

(١) ابنه أبو محمد عبد الله بن محمد.

(٢) محمد بن علي بن عمر الغساني النحوي^(٣).

(١) الإحالة السابقة.

(٢) العقد الجوهري لابن الحاج (ص ١٢).

(٣) ذكره السيوطي، وقال إنه رأى في ترجمته من تاريخ غرناطة أنه قرأ عليه بفاس ووصف ابن آجروم بالأستاذ. بغية الوعاة للسيوطي (٢٣٨/١).

٣) القاضي أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الحضرمي^(١).

مكانته وثناء العلماء عليه:

عرف العلماء قدر ابن آجروم، وأثنوا عليه بما هو أهله، ومن ذلك:

١) قال تاج الدين ابن مكتوم القيسي الحنفي: «نحوي مقرئ، وله معلومات من فرائض وحساب وأدب بارع»^(٢).

٢) قال أبو زيد عبد الرحمن المكودي: «الشيخ الفقيه الأستاذ المقرئ المحقق المجود فريد دهره ونخبة أهل عصره أبي عبد الله محمد بن داود الصنهاجي»^(٣).

٣) وقال الإمام السيوطي: وصفه شراح مقدمته كالمكودي والراعي وغيرهما بالإمامة في النحو، والبركة والصلاح، ويشهد بصلاحه عموم نفع المبتدئين بمقدمته^(٤).

٤) وقال عنه الخطيب الشربيني: «الشيخ العالم العلامة، الإمام الفهامة»^(٥).

مصنفاته:

اشتغل العلامة ابن آجروم بالعلم تدريساً وتأليفاً، قال ابن مكتوم: وله

(١) ذكره الكفيري حين ساق إسناده الذي يروي به الآجرومية عن مؤلفها. شرح الكفيري (ق ١ ب).

(٢) بغية الوعاة (٢٣٨/١).

(٣) شرح الآجرومية للمكودي (ص ٢).

(٤) بغية الوعاة (٢٣٨/١).

(٥) نور السجية في حل ألفاظ الآجرومية (ص ٥١).

مصنفات وأراجيز في القراءات وغيرها ، وهو مقيم بفاس يفيد أهلها من معلوماته المذكورة ، والغالب عليه معرفة النحو والقراءات^(١).

ومن مصنفاته :

- (١) المقدمة الآجرومية في علم العربية .
- (٢) فرائد المعاني في شرح حرز الأمانى ، وهو شرح على الشاطبية^(٢).
- (٣) البارع في قراءة نافع . نظم .
- (٤) الاستدراك على هداية المرتاب . نظم .

وفاته:

توفي - رحمه الله - يوم الإثنين بعد الزوال ، لعشر بقين من صفر ، سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة ، وله إحدى وخمسون سنة ، ودفن بباب الحمراء بمدينة فاس ببلاد المغرب^(٣).

(١) بغية الوعاة (٢٣٩/١).

(٢) حقق هذا الكتاب ، والنظمين المذكورين بعده ، الدكتور عبد الرحيم بن عبد السلام نبولسي.

(٣) من مراجع ترجمته : شروح مقدمته والحواشي عليها ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (٢٣٨-٢٣٩)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (١١٢/٨)، كشف الظنون لحاجي خليفة (١٧٩٦-١٧٩٨)، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١٤٥/٢)، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٤١٣/٧)، الأعلام للزركلي (٣٣/٧)، معجم المطبوعات العربية لإلياس سركيس (٢٥/١-٢٦)، معجم المؤلفين (٢١٥/١١).

ثانياً: التعريف بالمقدمة الآجرومية

اسمها:

لا يعرف إن كان ابن آجروم قد وضع اسماً لمقدمته أم لا، ومهما يكن من أمر فإنها قد اشتهرت بالنسبة إلى صاحبها فيقال: الآجرومية، وتارة: الجرومية، بحذف الألف، وتارة يضاف إليها كلمة المقدمة، فتصير: المقدمة الآجرومية، أو: المقدمة الجرومية.

وبهذا يتبين خطأ قول صاحب مجلة المقتطف، حيث ذكر أن كلمة آجرومية هي نفس كلمة اغراما اليونانية، أو غراماريا اللاتينية (أو GRAMMER الإنجليزية) وتعني قواعد اللغة، وزعم أنه لا ذكر لآجروم في ترجمة المؤلف^(١)، وهذا ناشئ عن قلة اطلاع.

مكانة المقدمة وبعض ثناء العلماء عليها:

للمقدمة الآجرومية مكانة كبيرة، وقد حصل لها من النفع والشيوع، ما لم يحصل لكتاب نحوي آخر، ولعل أحد أسباب ذلك عائد إلى مكانة مؤلفها وإخلاصه.

(١) مجلة المقتطف شهر مارس سنة ١٩١١ (ص ٢٣٨)، نقلاً عن يوسف إلياس سركيس في معجم المطبوعات العربية والمعربة (١/٢٥ حاشية ١).

وقد ذكر الراعي النميري أن ابن أجروم ألف مقدمته تجاه الكعبة الشريفة^(١).

ويقال: لما ألف هذا المتن كان في مجلس عال فطيرته الريح فقال: اللهم إن كان خالصا لوجهك فرده علي، فرده عليه معقبا^(٢).

وحكي أيضا أنه لما ألفه ألقاه في البحر، وقال: إن كان خالصا لله فلا يبل، وكان الأمر كذلك^(٣).

وقد أكثر العلماء من الثناء على هذه المقدمة، ووصفها بما يليق بها، ومن ذلك:

(١) قال ابن يعلى: هي مقدمة مباركة من أجل ما ألف في علم النحو، وهي قريبة المرام سهلة للحفظ والتفهم، كثيرة النفع لمن هو مبتدئ مثلي، وضعها - رحمه الله - برسم ولده أبي محمد فانتفع بها، وانتفع بها كل من قرأها^(٤).

(٢) وذكر المكودي أن مقدمة ابن أجروم من أجل ما وضع في علم اللغة العربية من المقدمات المختصرة واللمع المتخيرة، ثم قال: «فهي مفتاح

(١) بغية الوعاة (١/٢٣٨).

(٢) حاشية الحفناوي على شرح الكفراوي على متن الآجرومية (ص٤).

(٣) حاشية الحامدي على شرح الكفراوي على متن الآجرومية (ص٤).

(٤) الدرة النحوية في شرح الجرومية للشريف ابن يعلى الحسني (ق٢أ).

علم اللسان ومصباح غيب البيان»^(١).

٣) وقال ابن الحاج: «يدلك على صلاحه أن الله جعل الإقبال على كتابه، فصار غالب الناس أول ما يقرأ بعد القرآن العظيم هذه المقدمة فيحصل له النفع في أقرب مدة»^(٢).

موضوعاتها ومباحثها:

تضمنت مقدمة ابن آجروم المواضيع والمباحث التالية:

(١) تعريف الكلام، وبيان أقسامه، وعلامة كل قسم.

(٢) باب الإعراب.

(٣) باب معرفة علامات الإعراب.

(٤) باب الأفعال.

(٥) باب مرفوعات الأسماء.

(٦) باب منصوبات الأسماء.

(٧) باب مخفوضات الأسماء.

وقد ذكر التوابع تفصيلاً في آخر باب مرفوعات الأسماء، وتكلم على المعرفة والنكرة في آخر باب النعت.

(١) شرح المكوذي على الآجرومية للمكوذي (ص ٢).

(٢) العقد الجوهري (ص ١٢).

منهج مؤلفها:

يمكن إيجاز منهج ابن أجروم في مقدمته على النحو الآتي:

- (١) يبدأ الموضوع بذكر التعريف غالبا.
- (٢) يهتم بالتقسيم، وذكر الأنواع.
- (٣) يحرص على التمثيل للمسائل والأقسام التي يذكرها.
- (٤) يذكر الراجح عنده دون أن يتقيد بأحد المذاهب النحوية، ودون نقل مباشر عن كتاب أو إمام معين.
- (٥) لم يقدم لكتابه بمقدمة يبين فيها مقصوده ومنهجه.
- (٦) خلت المقدمة من ذكر الشواهد الشعرية والتعليقات النحوية.
- (٧) يعرض لمباحث الباب بصورة موجزة.
- (٨) أغفل بعض المباحث والأبواب؛ طلبا للاختصار.

طبعتها:

- طبعت المقدمة الآجرومية طبعات كثيرة جدا، قال بروكلمان: «توجد مخطوطات منه في كل مكتبة، إلى جانب طبعات لا حصر لها»^(١)
- وسأشير إلى جانب يسير من الطبعات القديمة، ومن ذلك:
- (١) طَبْعَةُ رُومَا (١٥٩٣م)، وهي أولى طبعاته.

(١) تاريخ الأدب العربي (٤١٤/٧)

- (٢) طُبِعَتْ بتحقيق المستشرق الإيطالي أويشيني، مع ترجمة باللغة اللاتينية، في مطبعة مدتيشي (١٦٣١م).
- (٣) طبعة بولاق (١٢٣٩هـ - ١٨٢٣م).
- (٤) طبعت بتحقيق المستشرق براون، مع ترجمة باللغة الانجليزية، في مطبعة كامبردج (١٨٣٢م).
- (٥) طبعت بتحقيق المستشرق الفرنسي برينه، مع ترجمة باللغة الفرنسية، طبع في الجزائر (١٨٤٦م).
- (٦) طبعت في بودابست بالمجر، بتحقيق المستشرق المجري بيتر هاتالا (١٨٧٧م)
- (٧) طبعت في النمسا، بتحقيق المستشرق المجري كانيورسكي، مع شرح باللغة المجرية (١٨٨٢م)
- (٨) طبعت ضمن مجموع مهمات المتون، في المطبعة الخيرية (١٣١٠هـ)
- (٩) طبعت بعناية علي علاء الدين الألوسي، بالمطبعة العلية السلطانية، استانبول (١٣١٥هـ - ١٨٩٧م).
- (١٠) طبعت بتصحيح العلامة أحمد الأمين الشنقيطي، بمطبعة السعادة (١٣٢٤هـ)
- (١١) طبعت بعناية ديف دفرسام فريس، في سنغافورا (١٩٣٨م).

(١٢) طبعت بتحقيق الأستاذ العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد بمكتبة مصطفى البابي الحلبي القاهرة (١٣٧٠هـ - ١٩٥٠م).

وقد طبع الكتاب قديما أيضا في مكة المكرمة، والقدس، وبيروت، وكسروان، ودمشق، والنجف، وفاس، وهولندا، وألمانيا، وفرنسا، ومالطة، والهند^(١).

عناية العلماء بها:

اهتم العلماء بالمقدمة الآجرومية اهتماما كبيرا، فتنوعت أعمالهم عليها مدارس وحفظا ونسخا وتحقيقا وشرحا وإعرابا ونظما، وقد سبق في المبحث السابق بيان بعض من حققها، وبعض من ترجمها للغات أخرى، ومقصودي في هذا المبحث الإشارة إلى بعض جهود العلماء في شرح وإعراب ونظم المقدمة الآجرومية^(٢).

أولا: الشروح:

شروح المقدمة الآجرومية كثيرة جدا تجاوزت المائة بكثير، وحسبي هنا

(١) لمعرفة مزيد من الطبقات انظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة لسركيس (١/٢٥-٢٦)، والمعجم الشامل للتراث العربي المطبوع الجزء الأول بإعداد الدكتور محمد عيسى صالحة (١/٤-٥)، وفهرست الكتب النحوية المطبوعة للدكتور عبد الهادي الفضلي (ص ١٩-٢٠).

(٢) انظر للمزيد: كشف الظنون لحاجي خليفة (٢/١٧٥٦-١٧٥٨)، وجامع الشروح والحواشي لعبد الله الحبشي (١/١٦-٥٧)، والدرر السنية في دراسة المقدمة الآجرومية لماهر علوش.

أن أذكر الشروح التي اعتمدت عليها في تحقيق المتن وهي:

(١) الدرة النحوية في شرح الجرومية، لمحمد بن أحمد بن يعلى الحسيني، وقد تلقى المقدمة من ابن صاحب الآجرومية، ولعل شرحه أول شرح عليها.

(٢) شرح الآجرومية لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧).

(٣) شرح أبي الحسن علي بن عبد الله بن علي السنهوري الأزهري الضرب المالك (٨١٤-٨٨٩).

(٤) شرح الشيخ زين الدين خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري ويعرف أيضا بالوقاد (ت ٩٠٥) وهو أشهر شروحها.

(٥) شرح شهاب الدين أبي العباس أحمد البجائي.

(٦) نور السجية في حل ألفاظ الآجرومية، لشمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧).

(٧) شرح شهاب الدين أبي العباس أحمد بن أحمد بن حمزة الرملي الأنصاري الشافعي^(١).

(٨) شرح فايد بن مبارك الإياري (المتوفى بعد ١٠٦٣).

(١) هكذا ذكر محقق الكتاب الدكتور علي موسى الشمولي ويرى بعض الباحثين أن الكتاب لابنه شمس الدين محمد (ت ١٠٠٤).

٩) الدرة البهية على مقدمة الآجرومية، لمحمد بن عمر بن عبد القادر الكفيري الدمشقي الحنفي (١٠٤٣-١١٣٠).

١٠) شرح الشيخ حسن بن علي الكفراوي الشافعي (ت ١٢٠٢).

١١) الكلمات الجلية في بيان المراد من الآجرومية، لأبي الحسين علي بن عبد البر الونائي الشافعي (ت ١٢١٢).

١٢) حاشية الشيخ عبدالله العشماوي على متن الآجرومية.

ثانياً: الكتب المؤلفة في إعراب ألفاظها^(١):

١) إعراب الآجرومية، للشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥).

٢) إعراب الآجرومية لنجم الدين محمد بن أحمد الغيطي (ت ٩٨٤).

٣) الفوائد السنية في إعراب أمثلة الآجرومية، لنجم الدين محمد بن يحيى بن تقي الدين بن عبادة الحلبي الشافعي الفرضي النحوي (ت ١٠٩٠)، وسيأتي الحديث عنه.

٤) التحفة البهية في إعراب الآجرومية، لمحمد بن عمر بن قاسم

المعروف بالبكري الشافعي (ت ١١١١ ، وقيل: كان حياً عام ١١٤٦).

٥) الأنوار المضية في إعراب ألفاظ الآجرومية، للكفيري الدمشقي

(١) احتوت بعض الشروح على إعراب الآجرومية كاملاً، كشرح الكفيري، فإنه بعد أن ينتهي من شرح مسائل الباب يعقبه بفصل في إعراب ألفاظه، وكالكفراوي الذي مزج شرحه بالإعراب.

الحنفي (ت ١١١٠) .

(٦) إعراب الآجرومية لعبد المعطي البرلسي .

(٧) إعراب الآجرومية لمحمد بن يوسف قش (ت ١٢٣٢)

(٨) الجوهرة السنية في إعراب الآجرومية، للشيخ يحيى بن محمد الحسيني العطار المؤذن (أتم تأليفها سنة ١٢٢٢) .

(٩) الفوائد الزكية في إعراب الآجرومية، لأحمد بن محمد بن تميم التميمي الداري الخليلي الحنفي (المتوفى بعد سنة ١٢٣٩) .

(١٠) البهجة البهية في إعراب الآجرومية، لسعد الدين عبد الباقي بن محمود بن عبد الله الألوسي البغدادى الحنفي (ت ١٢٩٦ أو ١٢٩٨) .

(١١) الخريدة البهية في إعراب ألقاظ الآجرومية للشيخ عبد الله بن عثمان بن أحمد العجمي (المتوفى بعد ١٣٠٧هـ) .

(١٢) الباكورة الجنية من قطاف إعراب الآجرومية للعلامة محمد الأمين ابن عبد الله الأثيوبي الهري .

ثالثا : المنظومات :

منظوماتها كثيرة، ومنها :

(١) اللمعة المضية نظم المقدمة الآجرومية، لبرهان الدين إبراهيم بن

(١) هذا الكتاب كتاب آخر غير شرحه المذكور أولا، وسيأتي أيضا أن له نظما على المتن.

- إسماعيل المقدسي النابلسي الحنبلي (ت ٨٠٣).
(٢) العلوية في نظم الآجرومية، لنور الدين السنهوري المالكي (ت ٨٩٩).
(٣) الدرة البرهانية في نظم الآجرومية، لبرهان الدين إبراهيم الكردي المقدسي الحنفي (ت ٩٦٠).
(٤) الدرة البهية في نظم الآجرومية، لشرف الدين يحيى بن موسى بن رمضان العمريني الشافعي (توفي بعد ٩٨٨)، وهي أشهر منظوماتها.
(٥) الحلة البهية نظم المقدمة الآجرومية، لأبي المكارم نجم الدين محمد بن محمد بن محمد الغزي العامري الدمشقي الشافعي (ت ١٠٦١).
(٦) غرر النجوم في نظم ألفاظ ابن آجروم، لمحمد الكفيري (ت ١١٣٠).
(٧) نظم شرف الدين عبدالله بن محمد الشافعي الشبراوي (ت ١١٧٢).
(٨) الكواكب الجلية في نظم الآجرومية، لعبد السلام بن مجاهد النبراوي.
(٩) جمال الآجرومية لرفاعة بك الطهطاوي (ت ١٢٩٠).
(١٠) نظم علي بن نعمان الألوسي (ت ١٣٤٠).
(١١) نظم الآجرومية لمحمد المختار بن محمد يحيى الولاني (ت ١٣٥٢).
(١٢) نظم الآجرومية لمحمد حبيب الله بن مايابي الجكني (ت ١٣٦٤).

ثالثاً: وصف النسخ المستخدمة في التحقيق

اعتمدت في تحقيق هذه المقدمة على عشر نسخ خطية، تفاصيلها في الجداول والصور المرفقة.

وتم الاعتماد كذلك على اثني عشر شرحاً، ذكرت جميعها في مبحث شروح الأجرومية من المقدمة السابقة، وتفاصيلها في الجداول والصور المرفقة.

وهذه الشروح على أقسام من حيث التعرض للمتن، فمنهم من مزج الشرح بالمتن، بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر، إلا بكتابة المتن بالحمرة والشرح بالسواد، أو بوضع المتن داخل قوسين والشرح خارجهما، ولا شك أنه ينبغي التعامل بحذر مع هذا القسم؛ فكتابة المتن بالحمرة أو وضعه بين قوسين، خاضع لتصرف النساخ أحياناً.

ومن الشراح من ذكر المتن كاملاً، وفصل بينه وبين الشرح بأن يقدم كلمة «قال» أو «قوله» قبل ذكر جزء من المتن، ثم يبدأ بالشرح، وهذا أنفع الأقسام لمن أراد تحقيق المتن، وممن اتخذ هذه الطريقة الشريف ابن يعلى الحسني، والسنهوري.

وثمة قسم ثالث كانت الفائدة منه أقل، وهو عدم ذكر المتن كاملاً، والاقتصار على ذكر طرف من المتن دال على بقيته، وهذا يتمثل في

شرحين اثنين : شرح العلامة البجائي حيث استفدت منه في موضعين فقط ،
وحاشية العشماوي وكانت الاستفادة منه أكبر من سابقه .

ومن الكتب المستعملة في التحقيق أيضا إعراب الآجرومية للشيخ خالد
الأزهري ، ولا تخفى مكانة مؤلفه ، وقد اعتمدت على هذا الكتاب مع أن
شرحه معتمد في التحقيق أيضا ؛ للأمن من أن تكون بعض الألفاظ قد
كتبت بالحمرة سهوا مع أن الصواب أنها من الشرح ، ولوجود تغاير بين
نسخته التي اعتمد عليها في شرحه ، وتلك التي اعتمد عليها في إعرابه .

ومن الكتب المعتمدة في التحقيق أيضا كتاب جاء في فهرسة جامعة
الملك سعود ، وإدارة المخطوطات بوزارة الأوقاف بالكويت وغيرها من
المصادر ، أنه لنجم الدين أبي المكارم محمد بن محمد بن محمد الغزي
العامري الدمشقي الشافعي المتوفى سنة (١٠٦١هـ) ولكني أكاد أجزم أن
الكتاب الذي ينسب له ليس من تأليفه ، بل هو كتاب آخر غير كتاب إعراب
أو شرح الآجرومية لنجم الدين الغزي .

ويدل على ذلك أمور :

أولا : لم يذكر اسم الغزي على أي من نسخ الكتاب المنسوب له ، لا
في أول الكتاب ولا في آخره ، ومنها نسختان خطيتان في جامعة الملك
سعود ، ومصورتان عن نسختين محفوظتين في مكتبة الأسد في دمشق .

ثانيا : الكتاب المشار إليه ليس كتاب إعراب لألفاظ الآجرومية ، بل
كتاب إعراب لأمثلتها ، فإن لم توجد أمثلة في المسألة أتى بأمثلة من عنده

ويعربها، مع شرح يسير جداً.

ثالثاً: جاء في إحدى مخطوطتي مكتبة الأسد في ورقة العنوان: كتاب شرح الآجرومية في علم العربية، تأليف الشيخ الإمام نجم الدين الفرضي الحلبي.

فإذا كانت المعطيات كتاباً موضوعه الأساسي إعراب أمثلة الآجرومية، لعالم فرضي حلبي لقبه نجم الدين، فالنتيجة أن الكتاب قيد الدراسة ليس إعراب الآجرومية لنجم الدين الغزي، بل كتاب: الفوائد السنية في إعراب أمثلة الآجرومية لنجم الدين محمد بن يحيى بن تقي الدين بن عبادة بن هبة الله الدمشقي الحلبي الفرضي المتوفى سنة ١٠٩٠هـ^(١).

وعلى العموم، وخروجاً من الخلاف وإن كان ضعيفاً، فإني قد أشرت للشارح بالنجم، وهو صالح للثنين.

ومن المصادر التي اعتمدت عليها في تحقيق المتن نسختان مطبوعتان للآجرومية:

الأولى: طبعت بمطبعة السعادة سنة ١٣٢٤هـ، بتصحيح العلامة أحمد الأمين الشنقيطي، وإليها الإشارة بطبعة السعادة.

(١) ومما يؤيد ذلك ما جاء في فهرست المكتبة الأزهرية (فهرست علم النحو، ص ١٠٩): «إعراب الآجرومية، وهو للشيخ نجم الدين بن يحيى الفرضي الشافعي، على الآجرومية لابن أجروم، أوله: قول الآجرومي - رحمه الله - : الكلام هو اللفظ إلى آخره» اهـ. وهو عين ما تبتدىء به نسخ جامعة الملك سعود ومكتبة الأسد.

الثانية: طبعة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، طبعت ضمن مجموع
مهمات المتون سنة ١٣٦٩هـ، وإليها الإشارة بطبعة الحلبي.

وفيما يلي ثلاثة جداول:

الجدول الأول: في بيان ووصف نسخ متن الأجرومية المخطوطة
المعتمدة في التحقيق.

الجدول الثاني: في بيان ووصف شروح الأجرومية المخطوطة المعتمدة
في التحقيق.

الجدول الثالث: في بيان ووصف متن وشروح الأجرومية المطبوعة
المعتمدة في التحقيق.

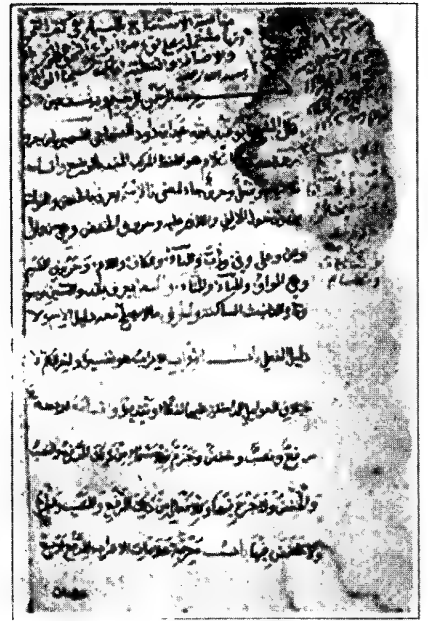
ويلي ذلك صور مخطوطات متن وشروح الأجرومية المعتمدة في
التحقيق.



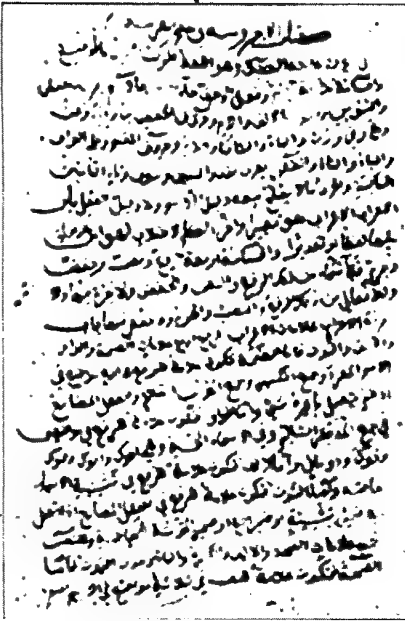
| الرمز | عدد الأوراق | الناسخ | تاريخ النسخ | المصدر | ملاحظات |
|-------|-------------|-------------------------|------------------|------------------------|------------------------|
| أ | ٩ | | ١٢٧٩ | جامعة الملك سعود | خط نسخ واضح معتاد |
| خ | ٥ | أحمد بن علي | القرن الثاني عشر | خسرو بيك سرايفو | |
| ز | ١٥ | | ١٢٢٥ | الأزهر | |
| س | ١٥ | سليم بن أحمد البيروتي | ١٢٧٨ | جامعة الملك سعود | خط نسخ حسن |
| ع | ٢٠ | | | الأزهر | |
| ك | ١٧ | | ١٢٣١ | وزارة الأوقاف الكويتية | خط حسن وعليها حواشي |
| ل | ٢٤ | | | مكتبة الأسكندرية | |
| م | ٢٤ | محمد... | ٩٧٥ | جامعة الملك سعود | ناقصة الورقة الأولى |
| ن | ٤ | عبد العزيز عبدالله محمد | ١٢٧٢ | جامعة الملك سعود | نسخ معتاد |
| ي | ١٢ | | القرن ١٢ | جامعة الملك سعود | ضمن مجموع فيه ١١ رسالة |

| المؤلف | عدد الأوراق | تاريخ النسخ | المصدر | ملاحظات |
|---------------------------------|-------------|-------------|----------------------|----------------------------------|
| ابن يعلى | ٧٣ | ١٠٦٤ | الأزهر | خط مغربي |
| السنهوري | ٧٦ | | الأزهر | مقابلة على نسخة المؤلف |
| الأزهري (إعراب الأجرومية) | ٢٧ | ١٠٧٥ | الأزهر | خط نسخ متقن، المتن بالحمرة |
| البجائي | ٣٤ | ٩٩٢ | الأزهر | |
| الإبياري | ١٣٦ | ١٢٩٢ | جامعة الملك سعود | خط نسخ، المتن بالحمرة |
| نجم الدين الغزي أو الفرضي | ٣٦ | | مكتبة الأسد بدمشق | |
| الكفيري | ١٣٢ | ١١٥٣ | جامعة الملك سعود | ناسخه: مصطفى الرشاش |
| الونائي | ٧٦ | ١٢٦٨ | الأزهر | ناسخه: يوسف محمد |

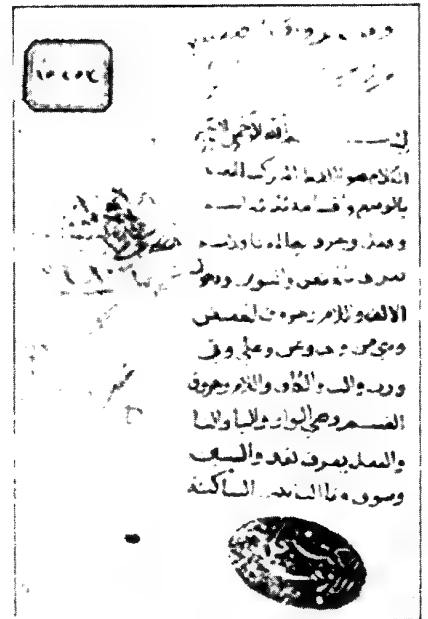
| المؤلف | اسم المحقق | دار النشر | سنة الطبع | عدد الصفحات | ملاحظات |
|-----------------|--------------------------|---------------------|-----------------|-------------|---------------------------|
| ابن أجروم | أحمد الأمين الشنقيطي | السعادة | ١٣٢٤هـ | ٢١ | |
| ابن أجروم | تصحيح أحمد سعد | مصطفى البابي الحلبي | ١٣٥٥هـ ١٩٣٦م | ٢٤ | |
| المكودي | تصحيح أحمد سعد | مصطفى البابي الحلبي | ١٣٥٥هـ ١٩٣٦م | ٢٤ | |
| خالد الأزهرى | | بوراق | ١٢٩٠هـ | ٤٨ | المتن في أقواس |
| الخطيب الشربيني | سيد شلتوت الشافعي | دار المنهاج | ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م | ٢٧٤ | حقوق أيضا في جامعة الأزهر |
| الرملي | د. علي موسى الشوملي | دار أمية بالرياض | | ٣١٤ | المتن في أقواس |
| الكفراوي | تصحيح إبراهيم عبد الغفار | المطبعة العامرة | ١٢٩١هـ | ١٣٢ | بها مشها حاشية الحفناوي |
| العشماوي | | المطبعة العلمية | ٢ ط ١٣١٥هـ | ٤٤ | يذكر بعض المتن |



نسخة (أ)



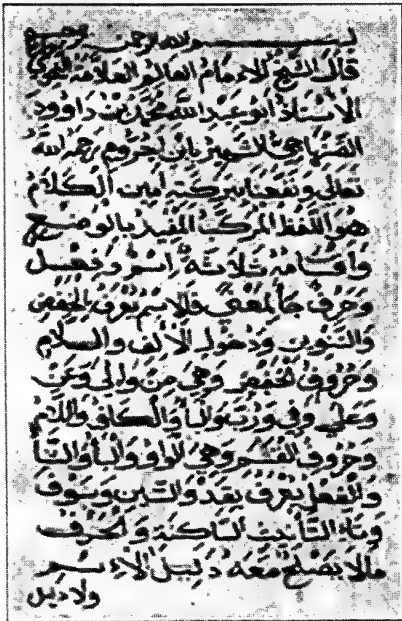
نسخة (خ)



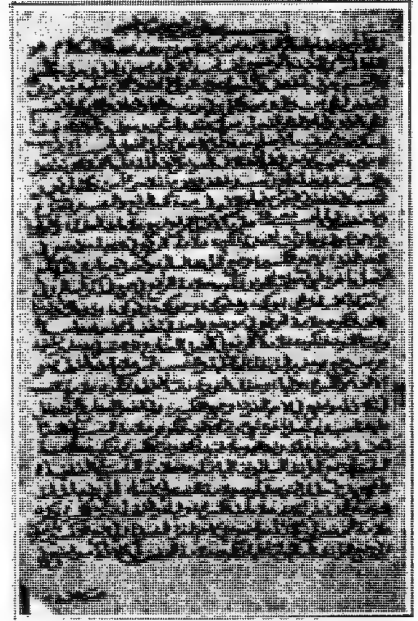
نسخة (ز)



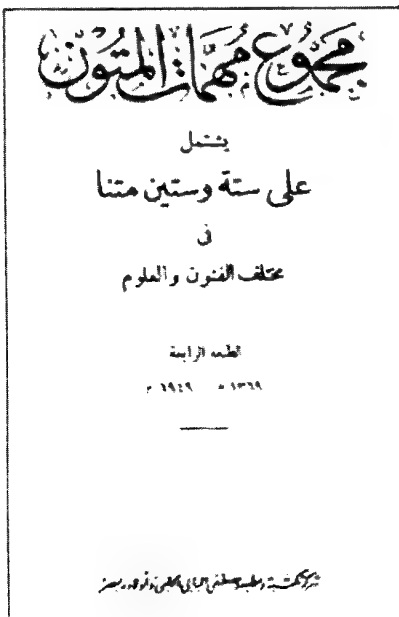
نسخة (س)



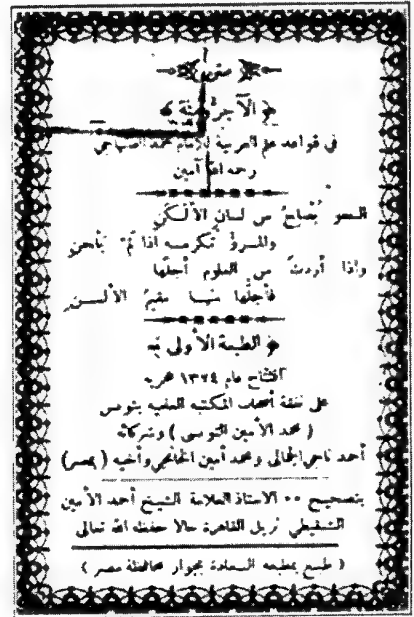
نسخة (ي)



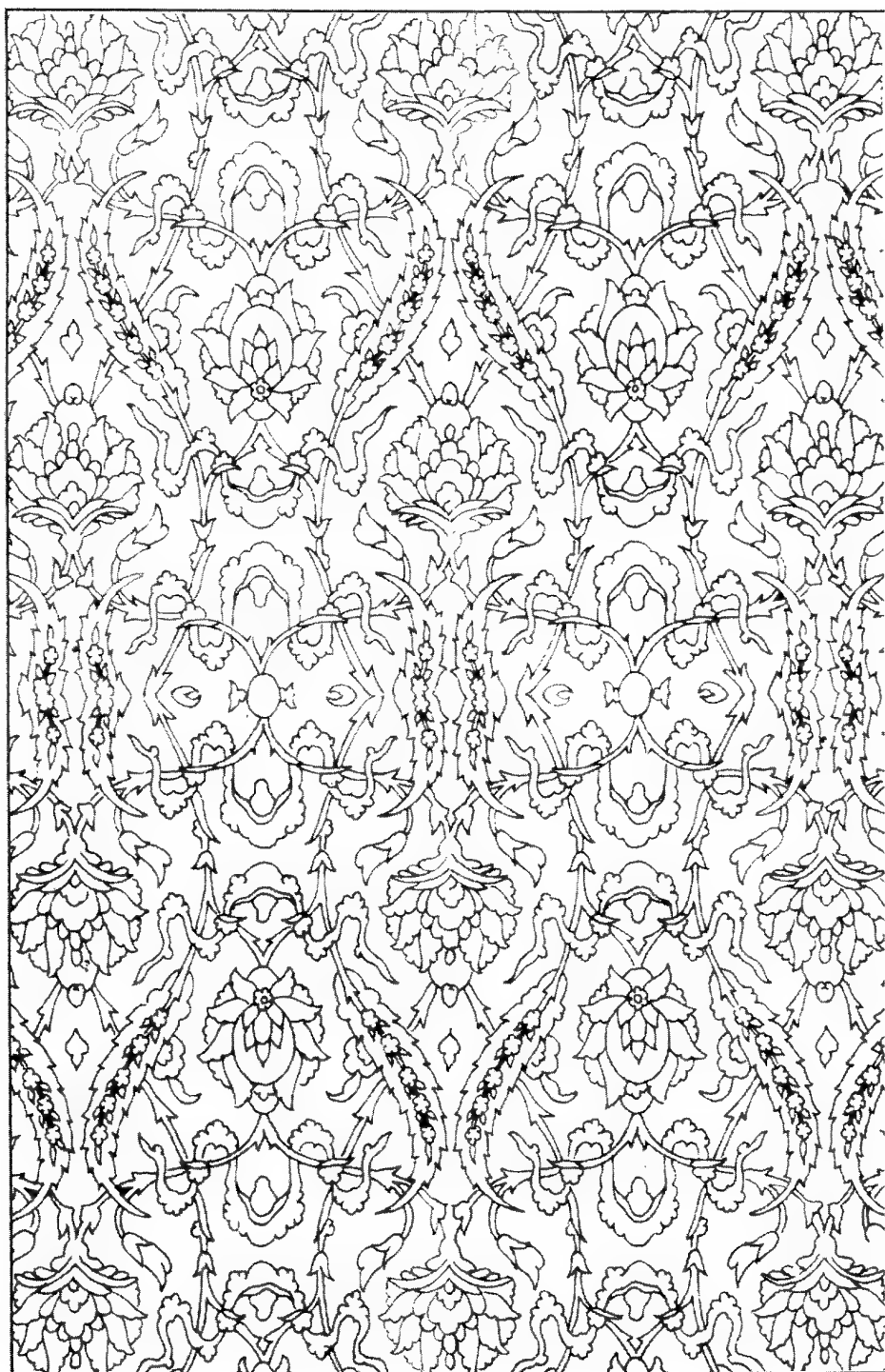
نسخة (ن)

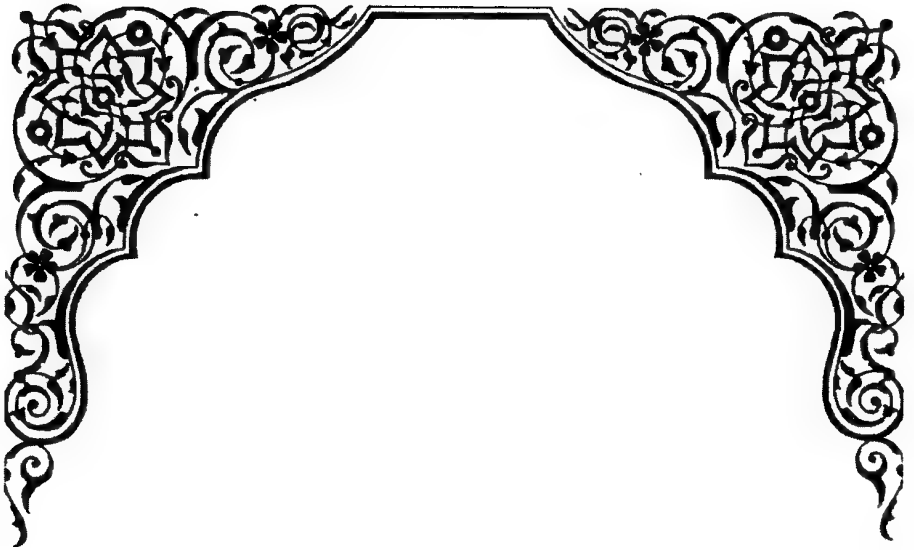


طبعة الحلبي

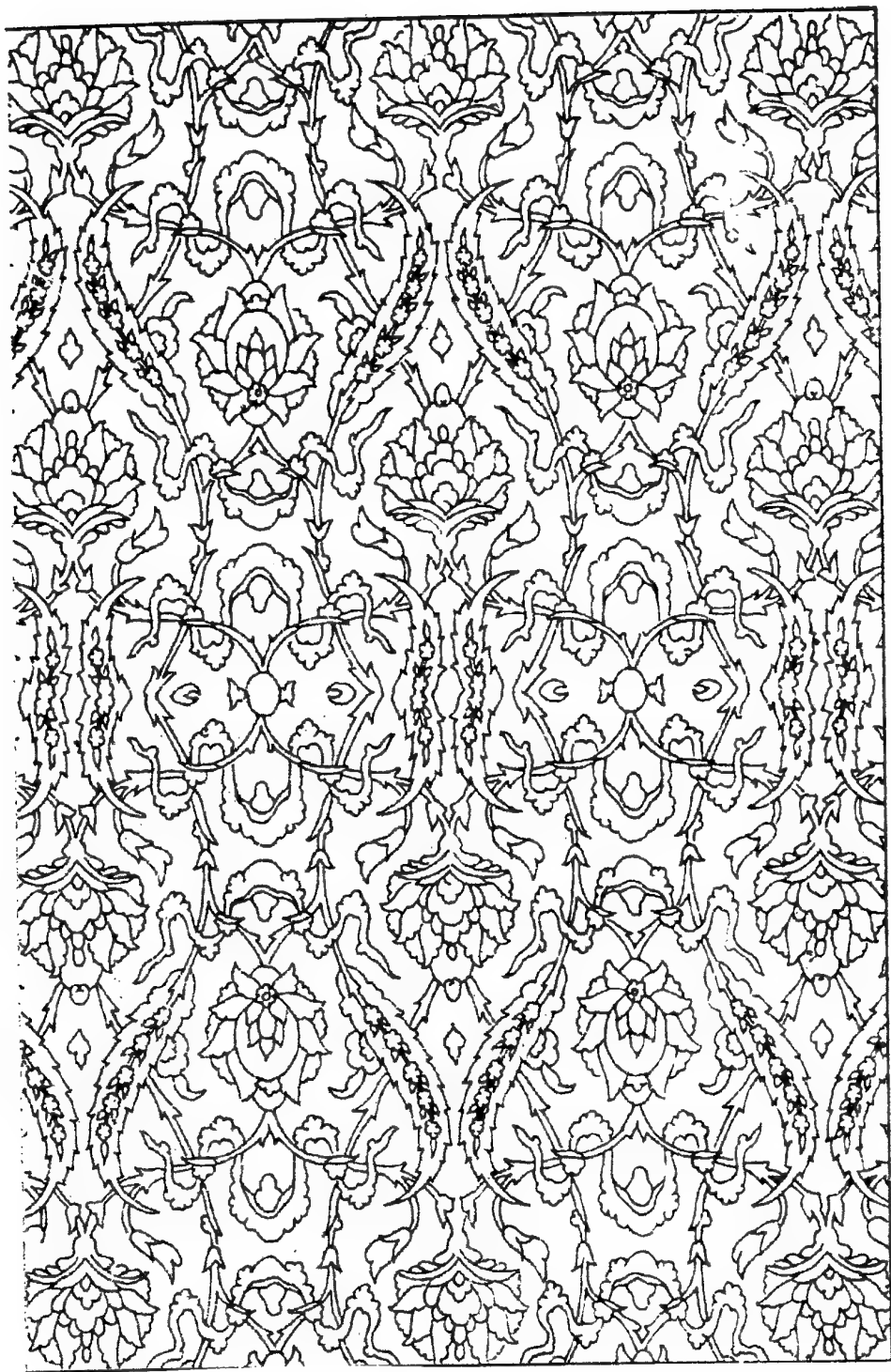


طبعة السعادة





النَّصُّ الْمُحَقَّقُ
لِلْمُقَدِّمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^(١)

الْكَلَامُ: هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمُفِيدُ بِالْوَضْعِ.

وَأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى.

فَالِاسْمُ يُعْرَفُ بِ: الْخَفْضِ، وَالتَّنْوِينِ، وَدُخُولِ^(٢) الْأَلِفِ
وَاللَّامِ^(٣)، وَحُرُوفِ الْخَفْضِ، وَهِيَ^(٤): مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ،
وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ^(٥)، وَالْبَاءُ، وَالْكَافُ، وَاللَّامُ، وَحُرُوفِ^(٦)

(١) البسملة موجودة في بعض نسخ المتن دون بعض، وأما الحمدلة فقد قال الإيباري (ق ١ ب): «لم يأت المصنف بالحمدلة... وتوجد في بعض النسخ من كلام بعض الطلبة».

(٢) في «ك»: «وَيَدْخُولِ»، بزيادة حرف الباء.

(٣) في «أ» و«ك» و«ن» وعند السنهوري (ق ٢ ب): «... الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ» بزيادة: عليه.

(٤) «هي» ساقطة من: «هي».

(٥) عند السنهوري (ق ٣ ب) زيادة بعد ورب: «وَحَتَّى، وَحَاشَا، وَخَلَا، وَعَنَّا، وَمُنْذُ، وَمُنْذُ»

وقال عن صنيع صاحب المتن بعد أن سرد باقي حروف الخفض المذكورة: «ذكر منها

سبعة عشر حرفاً، وسكت عن ثلاث؛ لأن الجر بها قليل، وهي: اعل، ومتى، وكى».

وأما ابن يعلى فقد زاد (ق ٨ أ): «حَتَّى، وَحَاشَا، وَمُنْذُ، وَمُنْذُ»، دون ذكر خلا وعدا.

(٦) قال الرملي (ص ٦٦): «وحروف القسم بالرفع؛ عطفاً على مِنْ فيفيد أنها من حروف

الخفض، وبالجر عطفاً على الألف واللام؛ أي: ودخول حروف القسم، أو على

الخفض؛ أي: وتعرف بحروف القسم».

الْقَسَمِ، وَهِيَ: الْوَأُ، وَالْبَاءُ^(١)، وَالتَّاءُ^(٢).
وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ بِ: قَدْ، وَالسَّيْنِ، وَسَوْفَ، وَتَاءِ التَّأْنِيثِ
السَّاكِنَةِ^(٣).

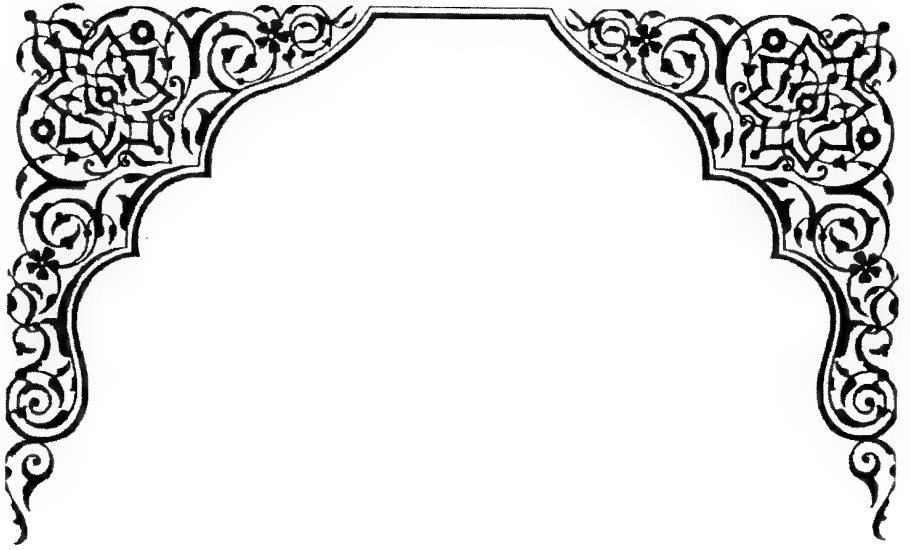
وَالْحَرْفُ: مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الْإِسْمِ، وَلَا دَلِيلُ الْفِعْلِ.



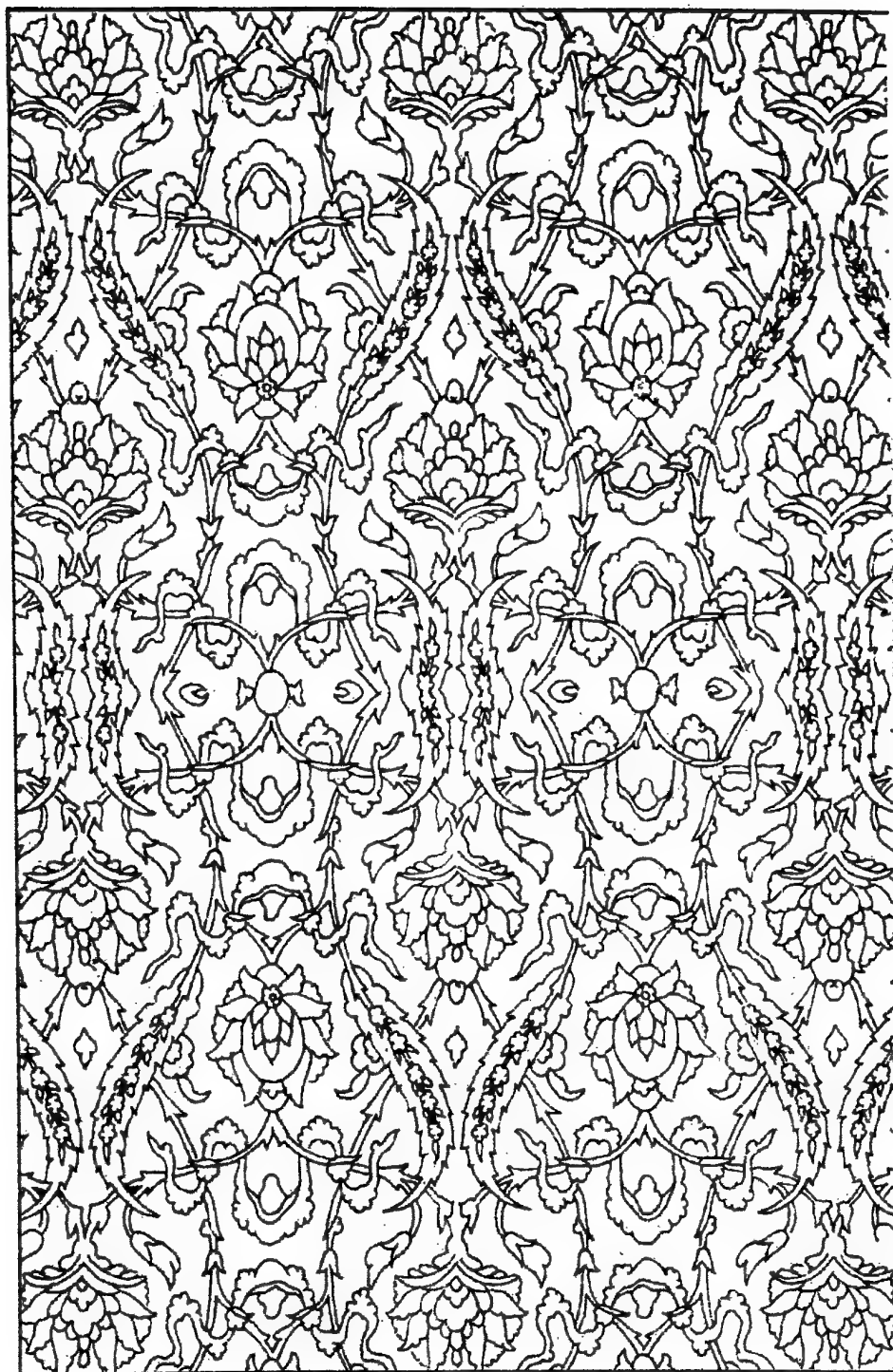
(١) الباء ليست في نسخة ابن يعلى (ق ٨٨)، وسيكرر عنده إسقاط الباء من حروف الجر، في
مبحث المخفوض بالحرف آخر الكتاب.

(٢) عند السنهوري (ق ١٤أ): «وَهِيَ الْوَأُ وَالتَّاءُ وَالْبَاءُ»، بتقديم التاء على الباء.

(٣) «الساكنة» لا توجد في نسخة ابن يعلى (ق ١٠ب) وأضافها في الشرح قائلاً:
«واحترزنا نحن بقولنا الساكنة من تاء التأنيث التي تلحق الأسماء ...». (ق ١١أ).



بَابُ الْإِعْرَابِ



بَابُ (١) الْإِعْرَابِ

الْإِعْرَابُ: هُوَ (٢) تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ؛ لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ
الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا، لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا.
وَأَقْسَامُهُ (٣) أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ.

-
- (١) «باب» تصح قراءته بالرفع، وفيه وجهان: الأول كونه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: «هذا باب»، والثاني كونه مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: «باب الإعراب هذا»، ويصح قراءته بالنصب على كونه مفعولاً لفعل محذوف تقديره: «اقرأ باب الإعراب»، ويصح قراءته بالجر على كونه مجروراً بحرف جر محذوف تقديره: «انظر في باب الإعراب».
- وأولى الكل الرفع، ويليه النصب، والجر أضعفها ولا يتمشى إلا على مذهب الكوفيين المجيزين لجر الحرف وهو محذوف، وهذا الإعراب يجري في كل باب فلا يحتاج إلى إعادته. وانظر: شرح الإياري (ق ١١) وشرح الكفراوي (ص ٢٠).
- (٢) كلمة «هو» لا توجد في «ل» و«ن»، وليست عند ابن يعلى (ق ١١ب) ولا المكودي (ص ٤) ولا السنهوري (ق ٨أ) ولا الأزهرى في إعرابه (ق ٤أ) ولا الرملي (ص ٧٣) ولا الحطيب الشريني (ص ٧٤) ولا الإياري (ق ١١ب-١٢أ).
- وهي ثابتة في النسخ الخطية الأخرى، وطبعة السعادة (ص ٣) والحلي (ص ٢٨٨)، وعند الأزهرى في شرحه (ص ٦) والنجم (ق ٣ب) والكفيري (ق ٢٤أ) والكفراوي (ص ٢٠) والنوائي (ق ١٣أ).
- (٣) وقع في نسخة البجائي (ق ٦أ): «وَأَلْقَابُهُ»، قال: «وفي بعض النسخ علامات» اهـ، ووقع عند الرملي (ص ٧٤) كما هو مثبت وقال: «وفي بعض النسخ: ألقابه، وفي بعضها: وعلاماته».

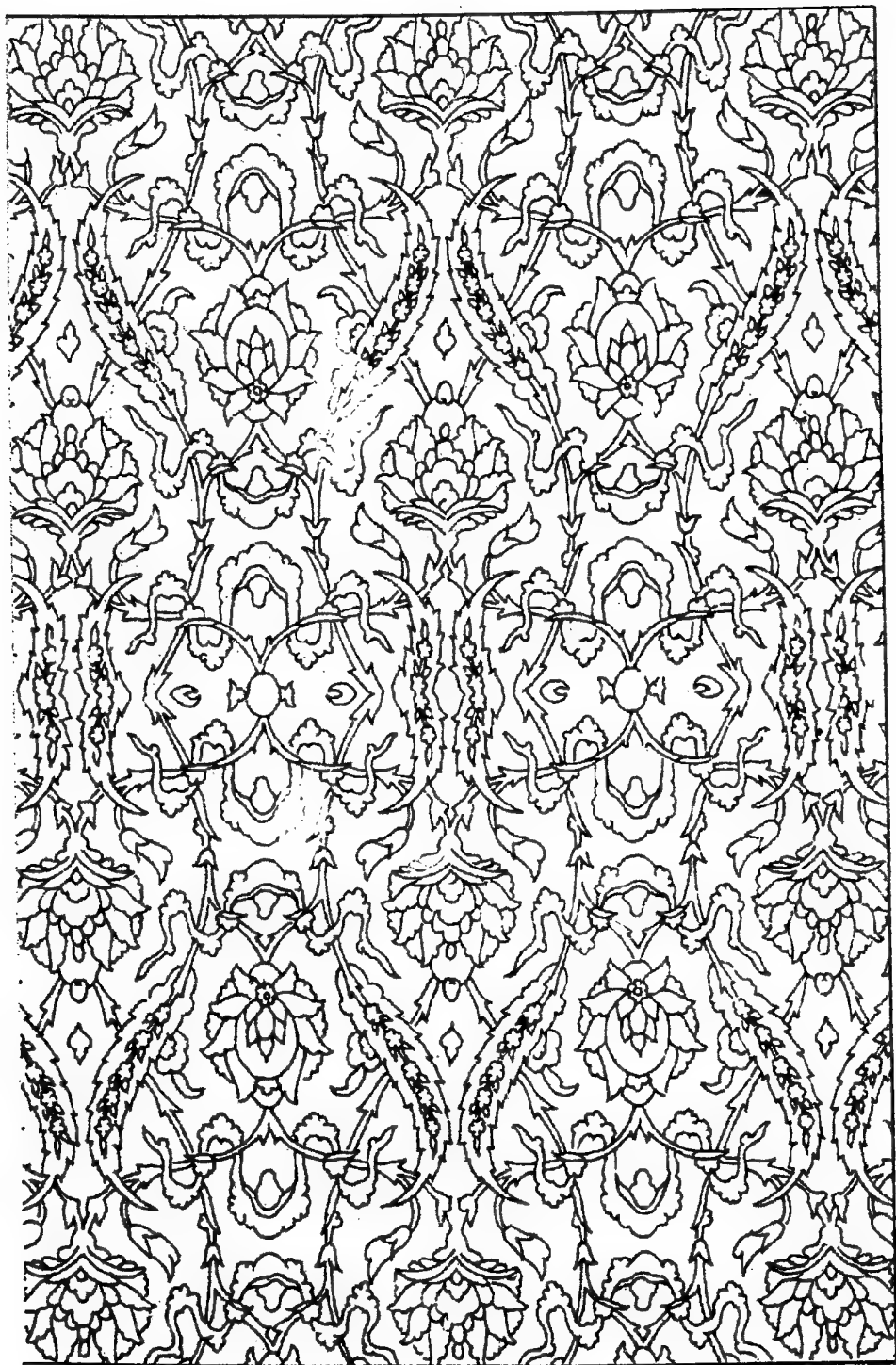
فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْخَفْضُ، وَلَا جَزْمَ فِيهَا.

وَلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَزْمُ، وَلَا خَفْضَ فِيهَا.





بَابُ
مَعْرِفَةِ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ



بَابُ مَعْرِفَةِ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ

لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عِلَامَاتٍ: الضَّمَّةُ، وَالْوَاوُ، وَالْأَلِفُ، وَالنُّونُ.
فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْإِسْمِ
الْمُفْرَدِ^(١)، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ^(٢)، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالْفِعْلِ
الْمُضَارِعِ الَّذِي^(٣) لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.
وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي جَمْعِ الْمَذَكَّرِ
السَّالِمِ، وَفِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ^(٤)، وَهِيَ: أَبُوكَ، وَأَخُوكَ^(٥)،
وَحَمُوكَ^(٦)، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ.

(١) عند ابن يعلى (ق ١٦ أ): «فِي الْإِسْمِ الْمُفْرَدِ مُطْلَقاً» اهـ، قال: «وقوله مطلقاً، يريد انصرف أو لم ينصرف».

(٢) عند ابن يعلى (ق ١٦ ب): «وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ مُطْلَقاً».

(٣) فِي «ل» و«خ» وعند السنهوري (ق ١١ ب): «إِذَا»، بدلا من الذي. قال الرملي (ص ٧٨): «وفي بعض النسخ: إِذَا».

(٤) قال الرملي (ص ٧٩): «وفي بعض النسخ: السُّنَّةُ». وورد النص عند ابن يعلى (ق ١٧ أ): «وفي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ الْمُغْتَلَّةِ الْمُضَافَةِ».

(٥) فِي «خ» و«ل» وعند ابن يعلى (ق ١٧ أ) والسنهوري (ق ١١ ب): «أَخُوكَ وَأَبُوكَ».

(٦) ضمير حموك (الكاف) مبني على الكسر؛ لأن الحم اسم لأقارب الزوج، وقيل اسم لأقارب الزوجة فيكون مبنيًا على الفتح كالبقية. شرح الكفراوي (ص ٢٨).

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً^(١).
وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، إِذَا اتَّصَلَ
بِهِ: ضَمِيرُ تَثْنِيَّةٍ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ^(٢)، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ.
وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلَامَاتٍ: الْفَتْحَةُ، وَالْأَلِفُ، وَالْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ،
وَحَذْفُ النُّونِ.

فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْإِسْمِ
الْمُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ^(٣)، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ^(٤) إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ
نَاصِبٌ^(٥)، وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ^(٦)،

(١) فِي نَسْخَةِ ابْنِ يَعْلى (ق ١٨ أ) وَرَدَ نَصُ الْآجُرُومِيَةِ كَالآتِي: «وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً
لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً، نَحْوُ الرَّجُلَانِ، وَكِلَا وَكِلْتَا إِذَا أُضِيفَا إِلَى مُضْمَرٍ، نَحْوُ:
جَاءَ الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا، وَقَامَتِ الْمَرْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا» اهـ، ثُمَّ قَالَ شَارِحًا: «هَكَذَا أُثْبِتَ النَّصْبُ
فِي بَعْضِ النَّسَخِ، وَفِي بَعْضِهَا: وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً».

(٢) فِي «ك»: «ضَمِيرُ التَّثْنِيَّةِ، أَوْ ضَمِيرُ الْجَمْعِ».

(٣) عِنْدَ السَّنْهَوْرِيِّ (ق ١٣ ب): «وَفِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ»، بِزِيَادَةِ كَلِمَةٍ: فِي.

(٤) فِي «ز» و«س» و«ل» و«م» و«ن» وَعِنْدَ السَّنْهَوْرِيِّ (ق ١٤ أ) وَالْوَنَائِيِّ (ق ٢٣ ب): «وَفِي
الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ»، بِزِيَادَةِ كَلِمَةٍ: فِي.

(٥) «إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ» لَا تَوْجَدُ عِنْدَ الْمَكُودِيِّ (ص ٥).

(٦) قَالَ الرَّمْلِيُّ (ص ٨٦): «وَفِي بَعْضِ النَّسَخِ: السُّنَّةُ».

نَحْوُ^(١): رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ^(٢)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ^(٣)

وَأَمَّا الْكُسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّضْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ.

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّضْبِ فِي التَّثْنَةِ، وَالْجَمْعِ.

وَأَمَّا حَذْفُ التَّوْنِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّضْبِ فِي الْأَفْعَالِ^(٤) الَّتِي

رَفَعَهَا بِشَبَاتِ^(٥) التَّوْنِ.

(١) يصح رفع كلمة «نحو» على كونه خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك نحو، ويصح

نصبه على كونه مفعولاً لفعل محذوف، تقديره: أعني نحو، ويجري هذان الوجهان في

كل لفظة «نحو» فلا نعيده في كل لفظة فتنبه. وانظر شرح الكفراوي (ص ٣٢، ٤٤).

(٢) في «ك» و«خ» وعند ابن يعلى (ق ١٩ب) والمكودي (ص ٦) والأزهري في إعرابه

(ق ٦ب) والنجم (ق ٦أ) والكفيري (ق ٣٥أ): «أَخَاكَ وَأَبَاكَ».

قال المكودي: «فَأَخَاكَ مَفْعُولٌ بِرَأَيْتَ، وَأَبَاكَ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ» اهـ. وجاء النص عند الونائي

(٢٤أ): «وَرَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ وَحَمَاكَ وَفَاكَ وَذَا مَالٍ».

(٣) قوله: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ» لا يوجد عند السنهوري (ق ١٤ب) ولا المكودي (ص ٦) ولا

الكفيري (ق ٣٥أ) ولا الونائي (ق ٢٤أ).

(٤) في «ز» و«س» وطبعة السعادة (ص ٤) والحلي (ص ٢٩٠)، وعند الأزهري في شرحه

(ص ١١) والخطيب الشربيني (ص ٩٤) والإيباري (ق ٢٦ب): «فِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ»،

بزيادة لفظ الخمسة.

وهذه الزيادة ليست في النسخ الخطية الثمان الأخرى، وليست عند ابن يعلى (ق ٢٢أ)

ولا المكودي (ص ٦) ولا السنهوري (ق ١٥أ) ولا الأزهري في إعرابه (ق ٧أ) ولا النجم

(ق ٦ب) ولا الكفيري (ق ٣٦أ) ولا الكفراوي (ص ٣٣) ولا الونائي (ق ٢٤أ) وتوجد

خارج أقواس المتن عند الرملي (ص ٨٩).

(٥) في «ك» وعند السنهوري (ق ١٥ب) والنجم (ق ٦ب): «يُثْبِتُ».

وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عِلَامَاتٍ: الْكُسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَالْفَتْحَةُ.

فَأَمَّا ^(١) الْكُسْرَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي
الِاسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ ^(٢)، وَجَمْعِ
الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ ^(٣)

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي
الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَفِي ^(٤) الثَّانِيَةِ، وَالْجَمْعِ ^(٥).

وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي الْإِسْمِ الَّذِي لَا
يُنْصَرِفُ.

وَلِلْجَزْمِ عِلَامَتَانِ: السُّكُونُ، وَالْحَذْفُ.

فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عِلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ
الْآخِرِ.

وَأَمَّا الْحَذْفُ فَيَكُونُ عِلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي ^(٦) الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ

(١) فِي «أ» وَعِنْدَ الْمَكُونِ (ص ٦): «وَأَمَّا» بِالْوَاوِ بَدَلًا مِنَ الْفَاءِ.

(٢) فِي «خ»: «وَفِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ»، بزيادة كلمة «فِي».

(٣) فِي «خ» وَ«ل» وَ«ن»: «وَفِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ»، بزيادة كلمة «فِي».

(٤) كلمة «فِي» لَا تَوْجَدُ فِي «أ» وَ«ز» وَ«س»، وَلَيْسَتْ عِنْدَ الْكُفَرَاوِيِّ (ص ٣٤).

(٥) فِي «ع» وَ«ن» وَعِنْدَ الْإِيَّارِيِّ (ق ٢٩أ): «وَفِي الْجَمْعِ»، بزيادة كلمة «فِي».

(٦) فِي «ع» وَالْوَنَائِي (ق ٢٦ب): «فِي مَوَاضِعَ: فِي الْفِعْلِ...».

المُعْتَلِّ الآخِرِ، وَفِي الْأَفْعَالِ (١) الَّتِي رَفَعُهَا بِثَبَاتِ (٢) النُّونِ.

(١) في «ن» وطبعة السعادة (ص٦) والحلي (ص٢٩٠)، وعند الأزهرى في شرحه (ص١٢) خارج أقواس المتن) وعند الخطيب الشربيني (ص٩٩): «وَفِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ»، بزيادة كلمة الخمسة.

وليست هذه الزيادة في النسخ الخطية التسعة الأخرى، ولا عند ابن يعلى (٢٤ب) ولا المكودي (ص٧) ولا السنهوري (ق١٨ب) ولا الأزهرى في إعرابه (ق٨أ) ولا الرملي (ص٩٥) ولا النجم (ق٧ب) ولا الإيباري (٣٢٠أ) ولا الكفيري (ق٤٦ب) ولا الكفراوي (ص٣٧) ولا النوائي (ق٢٧أ).

(٢) في «أ» و«ك» و«ل»: «يُثْبِتُ».

فَصْلٌ (١)

الْمُعْرَبَاتِ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ.

فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: الْإِسْمُ الْمُفْرَدُ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ^(٢)، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَكُلُّهَا: تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، وَتُخَفَّضُ بِالْكَسْرِ، وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ.

وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ يُنْصَبُ بِالْكَسْرِ، وَالْإِسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ يُخَفَّضُ بِالْفَتْحَةِ، وَالْفِعْلُ

(١) في «ع»: «فصل في المعربات»، وفي «ك»: «المعربات» فقط دون ذكر كلمة فصل.

(٢) قال الرملي (ص ٩٦): «السالم بالرفع صفة لجمع، لا بالجر صفة للمؤنث» اه، وقال الأزهري (ق ١٨): «السالم نعت لجمع» اه، وقال الكفراوي (ص ٣٩): «السالم نعت لجمع، ونعت المرفوع مرفوع».

وانظر قول الصبان الآتي في الصفحة التالية، في الحاشية على جمع المذكر السالم، فإنه يؤخذ منه جواز أن يكون السالم نعتا لكلمة جمع فيرفع، أو نعتا لكلمة المؤنث فيجر، مع أرجحية الثاني عنده.

الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرِ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ^(١).
وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: التَّشْيِةُ، وَجَمْعُ الْمَذَكَّرِ
السَّالِمِ^(٢)، وَالْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ^(٣)، وَالْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ، وَهِيَ:
يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ.
فَأَمَّا^(٤) التَّشْيِةُ: فَتَرْفَعُ بِالْأَلِفِ، وَتُنْصَبُ وَتُخَفَضُ بِالْيَاءِ.
وَأَمَّا جَمْعُ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ: فَيَرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُنْصَبُ وَيُخَفَضُ
بِالْيَاءِ.

(١) عند ابن يعلى (ق ٢٥٠) والمكودي (ص ٧) والسنهوري (ق ١٩٠ ب): «نُصِبَ» و«خُفِضَ»
و«جُزِمَ» بدلا من: «يُنْصَبُ» و«يُخَفَضُ» و«يُجْزَمُ».

(٢) قال الرملي (ص ٩٦-٩٧): «السالم بالرفع نعت لجمع لا بالجر صفة لمذكر» اهـ، وقال
الأزهري (ق ١٩): «السالم نعت لجمع» اهـ، وقال الكفراوي (ص ٤٠): «السالم نعت
لجمع، ونعت المرفوع مرفوع» اهـ.

وجوز الصبان في حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٨٠/١) أن يكون
السالم نعتا لجمع فيرفع، أو للمذكر فيجر، ثم قال: «والأرجح الثاني؛ لأن السلامة في
الحقيقة للمذكر عند جمعه» اهـ، ومثل هذا يقال في جمع المؤنث السالم.

(٣) قال الرملي (ص ٩٧): «وفي نسخة: التَّشْيَةُ؛ بزيادة هـ». وقال البيجوري في شرح
نظم العمريطي (ص ١٩): «وقع في بعض نسخه (يعني الأجرومية) الأسماء الستة بزيادة
الهن».

(٤) عند الونائي (ق ٢٨٠ أ): «أما»، دون فاء.

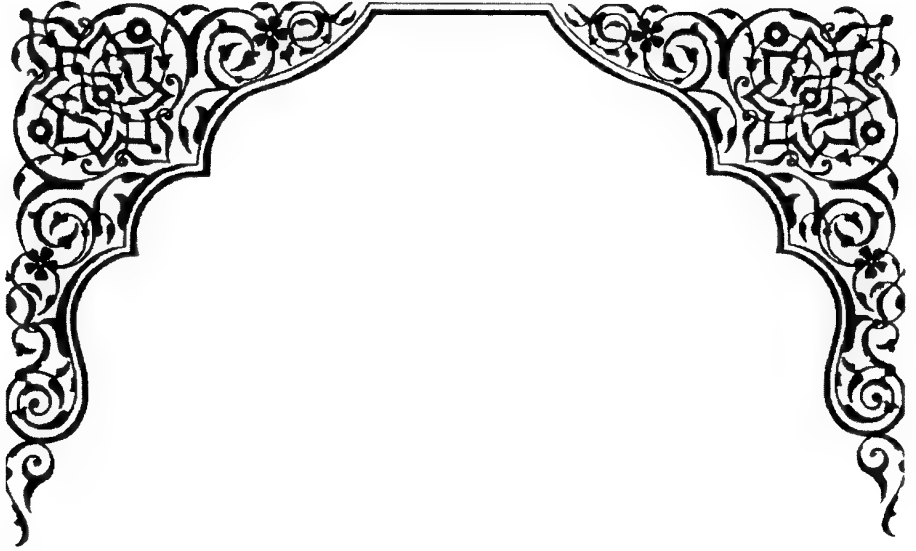
وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ^(١): فَرُفِعَ بِالْوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ،
وَتُخَفَضُ بِالْيَاءِ.

وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ: فَرُفِعَ بِالنُّونِ^(٢)، وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ
بِحَذْفِهَا^(٣).

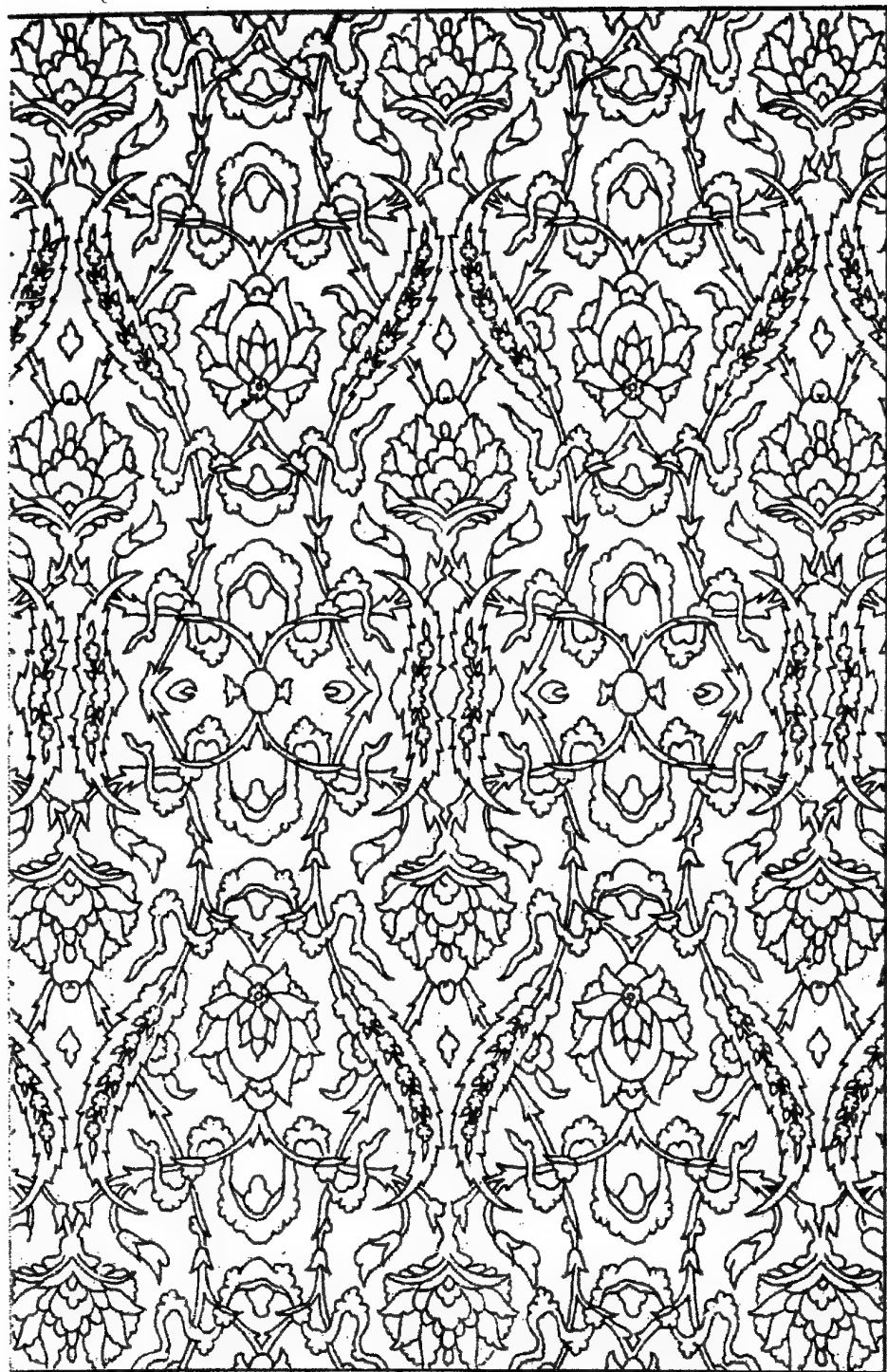
(١) قال لرملي (ص، ٩): «وفي نسخة: السُّنَّة».

(٢) في «س» وعدد لنجم (ق ١٠ ب): «يُثْبِتُ النُّونَ»

(٣) في «ك» و«ل» و«م» و«ن» وعند ابن يعلى (ق ٢٦ ب) والسنهوري (ق ٢٠ أ): «يحذف النون».



بَابُ الْأَفْعَالِ



بَابُ الْأَفْعَالِ

الْأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ: مَاضٍ، وَمُضَارِعٌ، وَأَمْرٌ.

نَحْوُ^(١): ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، وَاضْرِبْ^(٢).

فَالْمَاضِي مَفْتُوحٌ الْآخِرِ^(٣) أَبَدًا.

وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَدًا^(٤).

وَالْمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ، يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: أَنَيْتُ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ^(٥) أَبَدًا، حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ.

(١) في «م» وعند السنهوري (ق ٢١ أ): «نحو قولك».

(٢) في «ك» و«ل» و«ن» وعند ابن يعلى (ق ٢٧ أ) والمكودي (ص ٨) والسنهوري (ق ٢١ أ) والكفيري (ق ٦٣ ب): «نَحْوُ: ضَرَبَ يَضْرِبُ اضْرِبْ»، بدون واو العطف، والعبارة بكاملها ليست عند الخطيب الشربيني (ص ١٠٨).

(٣) في «ز»: «فَالْمَاضِي مَفْتُوحٌ أَبَدًا»، دون ذكر كلمة الآخر.

(٤) في «خ» و«ن»: «وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ الْآخِرِ أَبَدًا» بزيادة كلمة الآخر، وقال الرملي (ص ٩٩): «وفي بعض النسخ: وَالْأَمْرُ سَاكِنٌ أَبَدًا».

(٥) في «خ» و«ك»: «وَهُوَ مَرْفُوعٌ الْآخِرِ أَبَدًا»، بزيادة كلمة الآخر.

فالنَّوَاصِبُ^(١) عَشْرَةٌ، وَهِيَ^(٢): أَنْ، وَلَنْ، وَإِذَنْ، وَكَيْ^(٣)،
وَلَا مُ كَي، وَلَا مُ الْجُحُودِ، وَحَتَّى، وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ، وَأَوْ.
وَالْجَوَازِمُ ثَمَانِيَّةٌ عَشَرَ، وَهِيَ: لَمْ، وَلَمَّا، وَأَلَمْ، وَأَلَمَّا، وَلَا مُ
الْأَمْرِ وَالِدُّعَاءِ^(٤)، وَ«لَا» فِي النَّهْيِ وَالِدُّعَاءِ^(٥)، وَإِنْ، وَمَا،
وَمَنْ، وَمَهْمَا، وَإِذْمَا، وَأَيُّ، وَمَتَى، وَأَيَّانَ^(٦)، وَأَيْنَ^(٧)، وَأَنْتَى،
وَحَيْثُمَا، وَكَيْفَمَا، وَإِذَا فِي الشُّعْرِ خَاصَّةً^(٨).

(١) في «ن» وعند السنهوري (ق ٢٤ أ) والبجائي (ق ١٣ أ). «وَالنَّوَاصِبُ» بالواو لا بالفاء. قال
الكفراوي (ص ٤٧): «الفاء فاء الفصيحة» اهـ، وقال الأزهري (ق ١١): «وَقَرَنَ بِالْفَاءِ لِمَا فِي
الْكَلَامِ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَالتَّقْدِيرِ: إِنْ أُرِدَتْ تَعْدَادُهَا».

(٢) «وَهِيَ» ليست عند الخطيب الشربيني (ص ١١٢).

(٣) عند السنهوري (ق ٢٤ أ): «وَكَيْ وَإِذَنْ» بتقديم كي على إذن.

(٤) في «ن»: «وَلَا مُ الْأَمْرِ، وَلَا مُ الدُّعَاءِ».

(٥) في «ك»: «وَلَا فِي النَّهْيِ، وَلَا فِي الدُّعَاءِ».

(٦) في «ع»: «وَأَيْنَ وَأَيَّانَ»، بتقديم أين.

(٧) عند الخطيب الشربيني (ص ١٢٧): «وَأَيْنَمَا»، بتركيب «ما» مع «أين».

(٨) «خاصة» ساقطة من «خ» و«ز» و«ك» وليست عند ابن يعلى (ق ٣٣ أ) ولا السنهوري

(٢٧ ب) ولا الخطيب الشربيني (ص ٢٩).

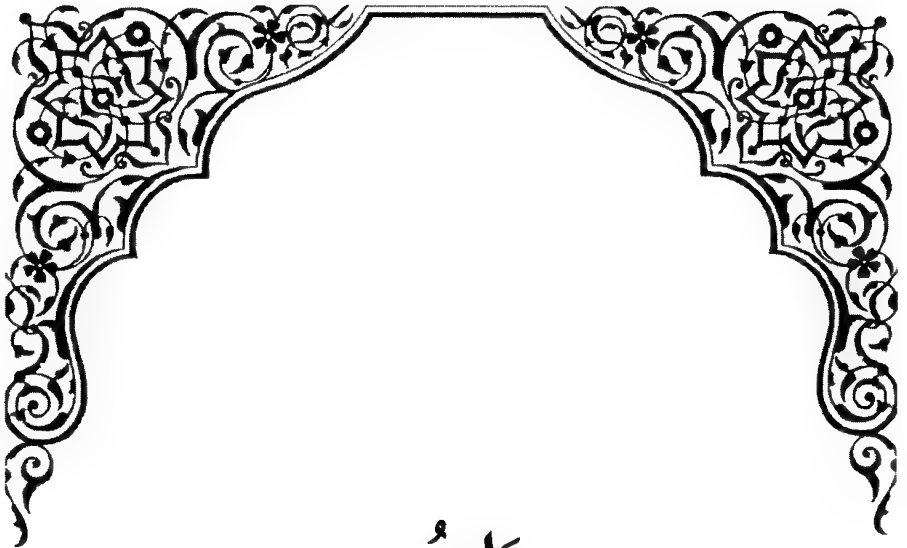
وعبارة «إِذَا فِي الشُّعْرِ خَاصَّةً» لا توجد في «ل» وليست عند الأزهري في إعرابه (ق ١

وقد أشار الكفراوي (ص ٥٩) إلى عدم وجود العبارة في بعض النسخ بقوله: «ووجدت

بعض نسخ المتن زيادة: «وِإِذَا فِي الشُّعْرِ خَاصَّةً»، وكذا نص علي هذه الزيادة في بعض

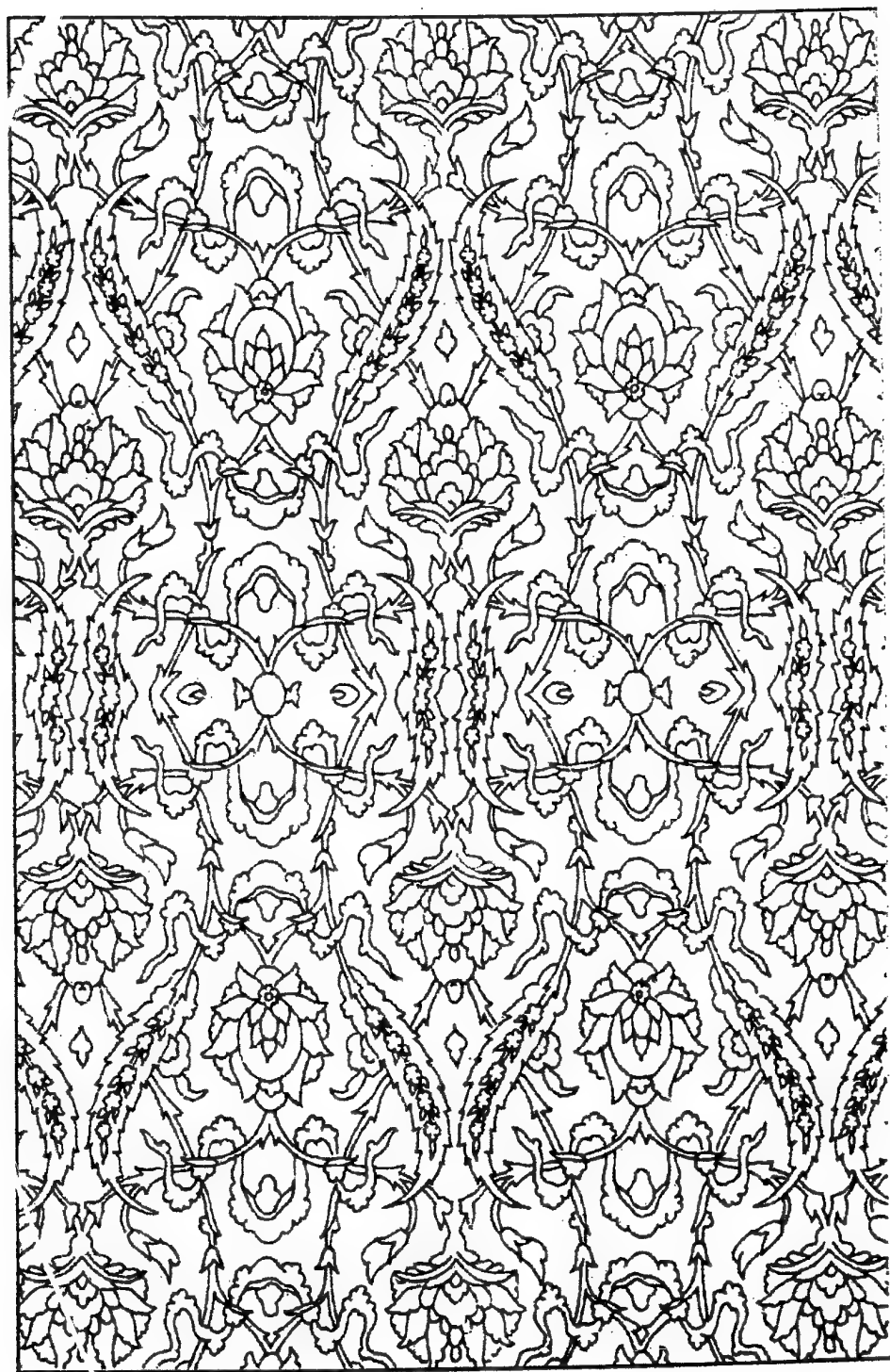
النسخ لكن دون ذكر كلمة «خاصة» الرملی (ص ١١٨-١١٩) والإيباري (ص ١٤١-١٤٢)

والونائي (ق ٣٩ ب).



بَابُ

مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ



بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ، وَهِيَ: الْفَاعِلُ، وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ
فَاعِلُهُ، وَالْمُبْتَدَأُ، وَخَبَرُهُ، وَاسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرُ إِنَّ
وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ، وَهُوَ ^(١) أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ،
وَالْعَظْفُ، وَالتَّوَكِيدُ، وَالْبَدَلُ.



(١) في «ع» و«ك» و«ل» وعند ابن يعلى (٣٥أ): «وَهِيَ». قال الرملي (ص ١٢٢): وفي بعض النسخ: «وَهِيَ».

بَابُ الْفَاعِلِ

الْفَاعِلُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ^(١).

فَالظَّاهِرُ^(٢) نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ، وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ، وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ، وَقَامَ أَخُوكَ، وَيَقُومُ أَخُوكَ^(٣).

(١) قال العشماوي (ص ٢٤): «يصح في ظاهر ومضمر: الرفع، والنصب، والجر». اه، وقال الونائي (ق ٤١ ب): «بجرهما على البدل من قسمين بدل تفصيل، ويرفعهما خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبر محذوف، وينصبهما بتقدير أعني، وتجري هذه الأوجه فيما يشبه هذا المحل».

(٢) «فَالظَّاهِرُ» ليس عند الخطيب الشربيني (ص ١٣٤).

(٣) هكذا ورد نص المتن في تسع نسخ خطية، وكذلك عند ابن يعلى (ق ٣٥ ب - ٣٦ أ) والمكودي (ص ١٠) والسنهوري (ق ٣٠ أ) والأزهري في إعراب الآجرومية (ق ١١ أ) والرملي (ص ١٢٤) والخطيب الشربيني (ص ١٣٤-١٣٥) والإياري (ق ٥٦-٥٧) والنجم (ق ١٦ ب - ١٧ أ) والكفيري (ق ٧٤ ب) والونائي (ق ٤١ ب - ٤٢ أ) وزاد الخطيب والنجم في آخره: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

ورود النص في «ن» وحاشية «م» وطبعة السعادة (ص ٨-٩) والحلي (ص ٢٩٢) والأزهري في شرحه (ص ٢٠) والكفراوي (ص ٦٤-٦٥) على النحو الآتي:

«فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ، وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ، وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ، وَقَامَ الرِّجَالُ، وَيَقُومُ الرِّجَالُ، وَقَامَتِ هِنْدٌ، وَتَقُومُ هِنْدٌ، وَقَامَتِ الْهِنْدَانِ، =

وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ^(١)، نَحْوُ قَوْلِكَ^(٢): ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا،
 وَضَرَبْتَ، وَضَرَبْتِ، وَضَرَبْتُمَا، وَضَرَبْتُمْ، وَضَرَبْتُنَّ، وَضَرَبَ،
 وَضَرَبَتْ، وَضَرَبَا، وَضَرَبُوا، وَضَرَبْنَ.



وَتَقُومُ الْهَيْدَانِ، وَقَامَتِ الْهَيْدَاتُ، وَتَقُومُ الْهَيْوْدُ، وَقَامَتِ الْهَيْوْدُ، وَقَامَ
 أَخُوكَ، وَيَقُومُ أَخُوكَ، وَقَامَ غُلَامِي، وَيَقُومُ غُلَامِي، وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ». قال
 المكودي (ص ١٠): «ثم مثل للظاهر بأربعة مثل... ونوع الفعل إلى قسمين ماض وهو
 قام، ومضارع وهو يقوم» اهـ وقال الخطيب الشربيني (ص ١٣٤): «ثم الظاهر أقسام ذكر
 المصنف منها أربعة أمثلة».

(١) «اثْنَا عَشَرَ» لا توجد في «خ» وليست عند المكودي (ص ١٠) ولا السنهوري (ق ٣٠ ب)
 ولا الأزهري في إعرابه (ق ١٢ أ) ولا الرملي (ص ١٢٥) ولا الإيباري (ق ٥٨ ب) ولا
 النجم (ق ١٧ أ) ولا الكفراوي (ص ٦٦) ولا الونائي (ق ٤٢ أ).
 (٢) في «ي»: «وَهْيِي»، بدلا من: نَحْوُ قَوْلِكَ.

بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وَهُوَ: الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يُذَكَّرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ.

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًّا: ضَمَّ أَوَّلُهُ، وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا: ضَمَّ أَوَّلُهُ، وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ.

فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبَ زَيْدٌ، وَيُضْرَبُ زَيْدٌ، وَأُكْرِمَ عَمْرٌو، وَيُكْرَمُ عَمْرٌو.

وَالْمُضْمَرُ^(١) اثْنَا عَشَرَ^(٢)، نَحْوُ

(١) فِي «خ» وَ«ل» وَعِنْدَ ابْنِ يَعْلَى (ق ٣٧أ) وَالْمَكُودِي (ص ١١) وَالسَّنْهَوْرِي (ق ٣٣أ) جَاءَ النَّصُّ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي: «وَالْمُضْمَرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْتَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

قَالَ الْمَكُودِي: «وَأَمَّا اقْتَصَرَّ عَلَى الْمَثَلِ الثَّلَاثَةِ دُونَ مَا بَقِيَ؛ لِتَقَدُّمِهَا فِي بَابِ الْفَاعِلِ». وَوَرَدَ النَّصُّ عِنْدَ الرَّمْلِيِّ (ص ١٣٢) وَالْوَنَائِيِّ (ق ٤٤أ): «وَالْمُضْمَرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْتَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ»، بِزِيَادَةِ: ضَرَبْتُ (بَكْسَرِ التَّاءِ)، قَالَ الرَّمْلِيُّ وَالْوَنَائِيُّ مَعَ اتِّحَادِ عِبَارَتَيْهِمَا: «وَفِي بَعْضِ النُّسخِ ذِكْرُ بَقِيَةِ الضَّمَائِرِ الْمُتَّصِلَةِ».

(٢) اثْنَا عَشَرَ تَوْجَدُ فِي «س» وَ«ن» وَعِنْدَ الْخَطِيبِ الشَّرِينِيِّ (ص ١٤٤) وَالْعَشْمَاوِيِّ (ص ٢٥) وَطَبْعَةُ السَّعَادَةِ (ص ٩) وَالْحَلَبِيِّ (ص ٢٩٣).

وَلَا تَوْجَدُ فِي النُّسخِ الْخَطِيئَةِ الثَّمَانِ الْآخَرَى، وَلَيْسَتْ عِنْدَ الْأَزْهَرِيِّ فِي إِعْرَابِهِ (ق ١٣أ) =

قَوْلِكَ^(١): ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبْتِ، وَضَرَبْتُمَا،
 وَضَرَبْتُمْ، وَضَرَبْتُنَّ، وَضَرَبَ، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبَا، وَضَرَبُوا،
 وَضَرَبْنَ^(٢).



= ولا في شرحه (ص ٢٢) ولا الإياري (ق ٦٣ ب) ولا النجم (ق ١٧ ب) ولا الكفيري
 (ق ١٧٩ أ) ولا الكفراوي (ص ٧٠)، ولا في نسخ من اقتصر على ذكر ثلاثة أو أربعة أمثلة.
 (١) في «ي»: «وَهْيَ»، بدلا من: نَحْوُ قَوْلِكَ.
 (٢) في «م» و«ن» وعند الأزهرى في إعرابه (ق ١٣ ب) والكفيري (ق ١٧٩ أ) زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ
 ذَلِكَ».

بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

الْمُبْتَدَأُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْعَارِي عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ (١).
وَالْخَبَرُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ.
نَحْنُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ (٢).

وَالْمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ.

فَالظَّاهِرُ: مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ (٣).

وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ، وَهِيَ (٤): أَنَا، وَنَحْنُ، وَأَنْتَ، وَأَنْتِ،
وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُمْ، وَأَنْتُنَّ، وَهُوَ، وَهِيَ، وَهُمَا، وَهُم، وَهُنَّ.
نَحْنُ قَوْلِكَ: أَنَا قَائِمٌ، وَنَحْنُ قَائِمُونَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.
وَالْخَبَرُ قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ، وَغَيْرُ مُفْرَدٍ.

(١) «اللفظية» لا توجد عند المكودي (ص ١١).

(٢) في «أ» و«س» و«ل» و«م» و«ي» زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

(٣) «ذكره» لا توجد في «ن» ولا عند الإيباري (ق ٦٥ ب).

(٤) في «س»: «وهو».

فَالْمُفْرَدُ^(١) نَحْوُ قَوْلِكَ^(٢): زَيْدٌ قَائِمٌ^(٣)،
وَعَبْرُ الْمُفْرَدِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ^(٤)، وَالظَّرْفُ،
وَالْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ، وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ.
نَحْوُ قَوْلِكَ^(٥): زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ،
وَزَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ^(٦)

(١) في «س»: «فالمفرد ما تقدم ذكره».

(٢) «قولك» ثابتة في «أ» و«خ» و«ك» و«م» و«ن» و«ي» وعند السهوري (ق ٣٥ أ) والأزهري في إعرابه (ق ١٤ ب) وشرحه (ص ٢٦) والرملي (ص ١٣٦) والإياري (ق ٦٧ ب) والكفيري (ق ٨٠ أ) والونائي (ق ٤٥ أ).

(٣) في «م» وعند الخطيب الشربيني (ص ١٥٤) والكفراوي (ص ٧٧): زيادة: «وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ» وهي عند الأزهري (ص ٢٦) والرملي (ص ١٣٦) في شرحيهما خارج الأقواس وبالسواد عند الإياري (ق ٦٥ ب) دلالة على أنها من الشرح لا المتن . ولا توجد هذه الزيادة في النسخ الخطية التسعة الأخرى، ولا في المطبوعتين، ولا عند ابن يعلى (ق ٤١ أ) ولا المكودي (ص ١٢) ولا السهوري (ق ٣٥ أ) ولا الأزهري في إعرابه (ق ١٤ ب) ولا النجم (ق ١٨ ب) ولا الكفيري (ق ٨٧ أ) ولا الونائي (ق ٤٥ ب).

(٤) في «ع» و«ل» و«ن» وعند ابن يعلى (ق ٤١ أ) والسهوري (ق ٣٥ أ) والرملي (ص ١٣٦): «الْمَجْرُورُ» دون ذكر: الجار وحرف الواو.

(٥) «قولك» ساقطة من «خ» وليست عند المكودي (ص ١٢) ولا الرملي (ص ١٣٦) ولا الونائي (ق ٤٦ أ).

(٦) في «م» زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

بَابُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ^(١): كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، وَإِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، وَظَنَنْتُ^(٢) وَأَخَوَاتُهَا.

فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا: تَرْفَعُ الْإِسْمَ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ.
وَهِيَ: كَانَ، وَأَمْسَى، وَأَضْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ،
وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا فَتَى، وَمَا بَرِحَ، وَمَا
دَامَ.

وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا، نَحْوُ: كَانَ، وَيَكُونُ، وَكُنْ، وَأَضْبَحَ،
وَيُضْبِحُ، وَأَضْبَحَ.

تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا^(٣)، وَلَيْسَ عَمْرُو شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

(١) فِي «ن»: «أَقْسَامٌ» بَدَلًا مِنْ أَشْيَاءَ، وَلَا يَوْجَدُ قَوْلُهُ «ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ» فِي «ز» وَلَا عِنْدَ الْكُفْرَاوِي (ص ٧٩)، وَلَا تَوْجَدُ «أَشْيَاءَ» وَحْدَهَا فِي «ك» وَلَا عِنْدَ الْأَزْهَرِيِّ فِي شَرْحِهِ (ص ٢٦) وَلَا الْإِيْيَارِي (ق ١٧٠ أ) وَلَا النِّجْم (ق ١٩ أ).

(٢) عِنْدَ الْخَطِيبِ (ص ١٥٩) وَالْكَفْرَاوِي (ص ٧٩): «وُظِنَ وَأَخَوَاتُهَا».

(٣) قَالَ الرَّمْلِيُّ (ص ١٤٩): «وَفِي بَعْضِ النُّسخِ بَعْدَ مَا تَقْدُمُ: وَيَكُونُ زَيْدٌ قَائِمًا»، وَكَذَا أَشَارَ الْوَنَائِي (ق ٤٨ أ) إِلَى تِلْكَ الزِّيَادَةِ، وَجَاءَ فِي «أ» وَعِنْدَ النِّجْم (ق ٢٠ ب) زِيَادَةُ بَعْدَ الْمِثَالِ الْأَوَّلِ: «وَيَكُونُ زَيْدٌ قَائِمًا، وَكُنْ قَائِمًا».

وَأَمَّا إِنْ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا: تَنْصِبُ الْإِسْمَ، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ.
 وَهِيَ: إِنْ، وَأَنْ، وَلَكِنْ، وَكَأَنَّ^(١)، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ.
 تَقُولُ: إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ، وَلَيْتَ عَمْرًا شَاخِصٌ، وَمَا أَشْبَهَ
 ذَلِكَ^(٢).

وَمَعْنَى إِنْ وَأَنْ لِلتَّوَكِيدِ^(٣)، وَلَكِنْ لِلِاسْتِذْرَاكِ، وَكَأَنَّ
 لِلتَّشْبِيهِ^(٤)، وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي، وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي وَالتَّوَقُّعِ.

(١) في «خ» و«س» و«ع» و«ن» وعند ابن يعلى (ق ٤٤ أ) والمكودي (ص ١٣) والأزهري في
 شرحه (ص ٢٧) والإيباري (ق ٧٢ ب): «وَكَأَنَّ وَلَكِنْ» بتقديم كأن على لكن.
 (٢) «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ» ثابتة في «س» و«م» و«ن» وعند المكودي (ص ١٣) وفي طبعة السعادة
 (ص ١١) والحلي (ص ٢٩٤) وعند الخطيب الشريني (ص ١٦٨).
 وهي ليست موجودة في النسخ الخطية الأخرى، ولا عند ابن يعلى (ق ٤٤ أ) ولا
 السنهوري (ق ٣٨ ب) ولا الأزهري في إعرابه (ق ١٥ ب) ولا شرحه (ص ٢٨) ولا الرملي
 (ص ١٥٣) ولا الإيباري (ق ٧٣ أ) ولا النجم (ق ٢١ أ) ولا الكفراوي (ص ٨٤) ولا الونائي
 (ق ٤٨ ب).

(٣) عند الخطيب الشريني (ص ١٦٨): «لِلتَّوَكِيدِ».
 فائدة: قال السنهوري (ق ٣٩ أ): «كان الصواب أن يسقط اللام أو المعنى» اهـ، يعني أن
 تكون العبارة: «ومعنى إن وأن التوكيد» أو: «وإن وأن للتوكيد».
 (٤) في «س» و«م» و«ن» وعند ابن يعلى (ق ٤٤ أ) والأزهري في إعرابه (ق ١٥ ب-١٦ أ)
 وشرحه (ص ٢٨) والإيباري (ق ٧٤ أ) والعشماوي (ص ٢٨): «وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ، وَلَكِنْ
 لِلِاسْتِذْرَاكِ»، بتقديم كأن على لكن.

وَأَمَّا ظَنَنْتُ^(١) وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا: تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ^(٢) وَالْخَبَرَ عَلَى
أَنْهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا^(٣).

وَهِيَ: ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَزَعَمْتُ، وَرَأَيْتُ،
وَعَلِمْتُ، وَوَجَدْتُ، وَاتَّخَذْتُ، وَجَعَلْتُ، وَسَمِعْتُ^(٤).

تَقُولُ^(٥): ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا^(٦)، وَخِلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا^(٧)،
وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.



(١) عند الخطيب الشرييني (ص ١٦٩): «ظَنْ».

(٢) في «س» و«ك» و«ل»، وعند ابن يعلى (ق ٤٧ب) والونائي (ق ٤٩ب): «تَنْصِبُ الْإِسْمَ».

(٣) «عَلَى أَنْهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا» ليست في نسخة الخطيب الشرييني (ص ١٦٩)، وقوله «لَهَا»
فقط ساقطة من «خ» و«ز» و«ل» و«ن».

(٤) قال السنهوري (ق ٤١ب): «وقع في بعض النسخ زيادة لفظ: سمع».

(٥) من قوله: تَقُولُ إِلَى آخر العبارة ليس عند السنهوري (ق ٤١ب).

(٦) في «ن»: «قَائِمًا» بدلا من مُنْطَلِقًا.

(٧) عند الكفراوي (ص ٨٦) بدل هذا المثال: «وَخِلْتُ الْهَلَالَ لَائِحًا».

بَابُ النَّعْتِ

النَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ ^(١) فِي: رَفَعِهِ وَنَضَبِهِ وَخَفَضِهِ ^(٢)، وَتَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ.

تَقُولُ: قَامَ ^(٣) زَيْدٌ الْعَاقِلُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدِ الْعَاقِلِ.

وَالْمَعْرِفَةُ خَمْسَةٌ أَشْيَاءُ ^(٤): الْإِسْمُ ^(٥) الْمُضْمَرُ نَحْوُ: أَنَا وَأَنْتَ، وَالْإِسْمُ ^(٦) الْعَلَمُ نَحْوُ: زَيْدٌ ^(٧) وَمَكَّةَ، وَالْإِسْمُ الْمُبْهَمُ نَحْوُ: هَذَا وَهَذِهِ وَهَؤُلَاءِ، وَالْإِسْمُ الَّذِي فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ نَحْوُ: الرَّجُلِ وَالْغُلَامِ ^(٨)، وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ.

(١) فِي «ن» وَعِنْدَ ابْنِ يَعْلَى (٤٩ب) وَالْمَكُودِي (ص ١٤): «لِمَنْعُوتِهِ».

(٢) عِنْدَ السَّنْهَوْرِيِّ (ق ٤١ب): «وَجَزْؤُهُ».

(٣) فِي «ل» وَ«م» وَ«ن» وَعِنْدَ الْخَطِيبِ الشَّرِيفِيِّ (ص ١٧٤): «جَاءَ».

(٤) «أَشْيَاءٌ» لَيْسَتْ عِنْدَ السَّنْهَوْرِيِّ (ق ٤٤أ).

(٥) «الْإِسْمُ» لَا تَوْجِدُ فِي «أ» وَ«ع» وَلَيْسَتْ عِنْدَ النَّجْمِ (ق ٢٢أ).

(٦) فِي «أ» وَ«ع» وَعِنْدَ الْأَزْهَرِيِّ فِي شَرْحِهِ (ص ٣١) وَالنَّجْمِ (ق ٢٢أ): «وَالْعَلَمُ»، فَلَيْسَ فِيهَا كَلِمَةٌ: الْإِسْمُ.

(٧) عِنْدَ الْإِيَّارِيِّ (ق ٨٢أ): «كَزَيْدٍ»، بِوُجُودِ الْكَافِ بَدَلًا مِنْ نَحْوِ.

(٨) «وَالْغُلَامُ» لَيْسَ فِي نَسْخَةِ النَّجْمِ (ق ٢٢أ).

وَالنَّكِرَةُ: كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ لَا يَخْتَصُّ^(١) بِهِ وَاحِدٌ دُونَ
آخَرَ^(٢).

وَتَقْرِيبُهُ^(٣): كُلُّ مَا صَلَحَ^(٤) دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ، نَحْوُ:
الرَّجُلِ وَالْفَرَسِ^(٥).



(١) عند النجم (ق ٢٢ب): «لَمْ يَخْتَصَّ».

(٢) في «ك»: «دُونَ غَيْرِهِ».

(٣) في «أ» و«م»: «وَتَقْرِيبُهُ، بَدَلًا مِنْ: وَتَقْرِيبُهُ».

(٤) عند الرملي (ص ١٩٥) والكفيري (ق ١٩٨أ): «كُلُّ اسْمٍ صَلَحَ...»، وجاء في «أ» وعند ابن
يعلى (ق ٤٩ب) والمكودي (ص ١٥): «كُلُّ مَا صَلَحَ مَعَهُ دُخُولُ...»، بزيادة: معه.

فائدة: قال الكفيري: «صلح: بفتح اللام، وضمها».

(٥) في «ل» وعند الأزهري في إعرابه (ق ١٧ب) والكفراوي (ص ٩٢) والونائي (ق ٥٤أ):
«الرَّجُلِ وَالْعَلَامِ»، وجاء في «ن»: «الرَّجُلِ وَالْعَلَامِ وَالْفَرَسِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

بَابُ الْعُطْفِ

وَحُرُوفُ الْعُطْفِ عَشْرَةٌ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَأُو،
وَأَمَّ، وَإِمَّا^(١)، وَيَلْ، وَلَا، وَلَكِنْ، وَحَتَّى فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ.
فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ،
أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ، أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَ.
تَقُولُ: قَامَ^(٢) زَيْدٌ وَعَمَرُو، وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ
وَعَمْرٍو^(٣).

(١) «وَأِمَّا» لا توجد في نسخة ابن يعلى المعتمدة في التحقيق (ق ٥٤ب) وكذلك حرف
العطف لا، وهذا مشكل من جهة ثبوت كلمة عشرة في تلك النسخة.
وهما ثابتان في بعض نسخ شرح ابن يعلى الأخرى، لكن هذا مشكل أيضا؛ لأن ابن يعلى
نص على أن ابن أجروم لم يذكر حرف العطف إمّا، فقال عند حديثه على أُو: «ونظيرتها
إمّا، ولم يذكرها المؤلف؛ لأنها ليست بحرف عطف عنده؛ لمصاحبتهما الواو» اه، وقال
أيضا في آخر الباب: وبقي من حروف العطف ما لم يذكره المؤلف ولكن هذا غاية ما
يسعه هذا المختصر.

(٢) في «أ» و«ز» و«ي»: «جاء» بدلا من قام.

(٣) في «ع» و«ي» زيادة: «وَلَمْ يَقُمْ وَيَقْعُدْ زَيْدٌ»، وجاء المثال الزائد في «س» وطبعة السعادة
(ص ١٣) والحلي (ص ٢٩٥) والإيباري (ق ٩٢أ بالسواد): «وَزَيْدٌ لَمْ يَقُمْ وَلَمْ يَقْعُدْ».
وهذه الزيادة لا توجد في النسخ الخطية الثمان الباقية، ولا في أي من الشروح المعتمدة في
التحقيق، قال ابن يعلى (ق ٥٥أ): «وقد أتى بمثال ذلك كله إلا بمثال المجزوم، وكان حقه
أن يأتي به، لكن مراده الاختصار؛ ولذا لم يأت به» اه، وقال الكفراوي (ص ٩٥-٩٦):

بَابُ التَّوْكِيدِ

التَّوْكِيدُ^(١) تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فِي: رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ،
وَتَعْرِيفِهِ^(٢).

«وكان عليه أن يمثل للمرفوع والمنصوب والمجزوم من الأفعال... ومثال الثالث: لم يَقم ويقعد زيد».

(١) عند السهوري (ق ٥١أ) والرملي (ص ٢٠٨): «وهو تابع...». قال الرملي: «وفي بعض النسخ: التوكيد تابع...».

(٢) في «خ» و«س» وطبعة السعادة (ص ١٣) وعند الأزهري في إعرابه (ق ١٨أ) والكفيري (ق ١٠٥ب): «وَتَعْرِيفُهُ وَتَنْكِيرُهُ»، بزيادة تنكيره، قال الأزهري والكفيري مع اتحاد عبارتيهما: «ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره هذه الألفاظ الأربعة معطوفة على رفعه». وهذه الزيادة لا توجد في النسخ الخطية الثمان الأخرى، ولا طبعة الحلبي (ص ٢٩٥) وليست عند ابن يعلى (ق ٥٦أ) ولا المكودي (ص ١٦) ولا السهوري (ق ٥١أ) ولا الأزهري في شرحه (ص ٣٣) ولا الرملي (ص ٢٠٨) ولا الخطيب الشربيني (ص ١٩٨) ولا النجم (ق ٢٤أ) ولا الكفراوي (ص ٩٧) ولا الونائي (ق ٥٨أ) ولا العشماوي (ص ٣٢) وجاءت عند الإيباري بالسواد.

قال المكودي: «فهم من اقتصره على التعريف أن التوكيد لا يكون نكرة، بخلاف النعت» اه، وقال الأزهري في الشرح (ص ٣٣): «ولم يقل وتنكيره كما قاله في النعت؛ لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف، فلا تتبع النكرات عند البصريين» اه، وقال الونائي: «ولم يذكر التنكير؛ لأنه لا يكون نكرة؛ لأنه لا بد أن يضاف لضمير المؤكد، والمضاف للضمير معرفة» اه، وكذا نص الرملي والخطيب الشربيني والكفراوي والعشماوي على أن المؤلف اقتصر على ذكر التعريف ولم يذكر التنكير.

وَيَكُونُ بِالْفَاطِ مَعْلُومَةً، وَهِيَ: النَّفْسُ، وَالْعَيْنُ، وَكُلُّ،
وَأَجْمَعُ، وَتَوَابِعُ أَجْمَعٍ، وَهِيَ^(١): أَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ^(٢).
تَقُولُ: قَامَ^(٣) زَيْدٌ نَفْسُهُ، وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ، وَمَرَزْتُ بِالْقَوْمِ
أَجْمَعِينَ.



(١) عند العشماوي (ص ٣٢): «وَهُوَ».
(٢) «وَهِيَ»: أَكْتَعُ وَأَبْتَعُ وَأَبْصَعُ لا توجد في «خ» و«ل» وليست عند المكودي (ص ١٦) ولا السنهوري (ق ١٥١) ولا الأزهري في إعرابه (ق ١٨ أ)، وقد ورد النص في «ن» وعند ابن يعلى (ق ١٥٦ أ) والرملي (ص ٢١٠): «وَهِيَ أَكْتَعُ وَأَبْصَعُ وَأَبْتَعُ» بتقديم أبصع على أبتع.
(٣) في «ي»: «جَاءَ»، بدلا من: قَامَ.

بَابُ الْبَدَلِ

إِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنْ اسْمٍ، أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ، تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ.

وَهُوَ عَلَى ^(١) أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، وَبَدَلُ الْإِشْتِمَالِ، وَبَدَلُ الْغَلَطِ. نَحْوُ قَوْلِكَ ^(٢): قَامَ ^(٣) زَيْدٌ أَخُوكَ، وَأَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلْثَهُ، وَنَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ، أَرَدْتُ أَنْ تَقُولَ: الْفَرَسَ، فَغَلِطْتَ فَأَبْدَلْتَ زَيْدًا مِنْهُ ^(٤).



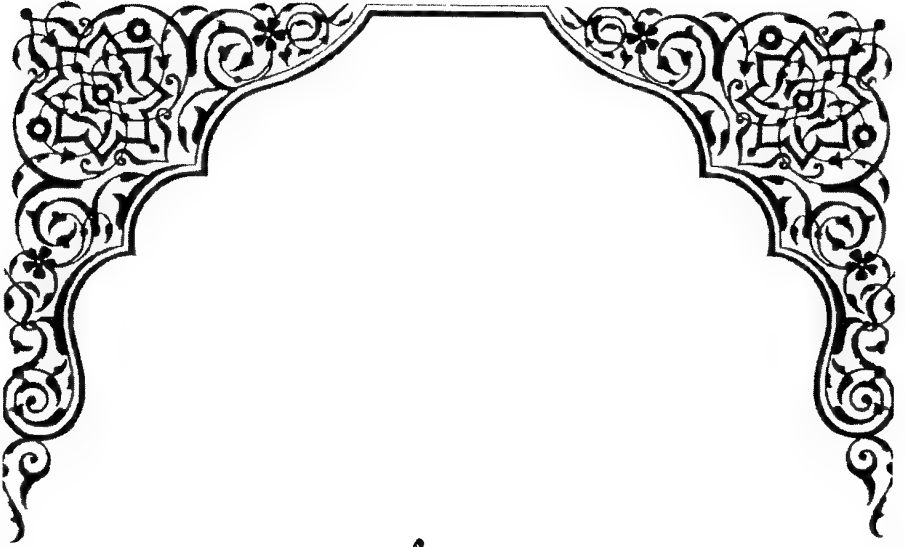
(١) في «م» وعند الكفراوي (ص ٩٩): «وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ» دون ذكر حرف الجر على، وقال الإيباري (ق ١٩٦ أ): «ولو أسقط على لكان أخصر وأظهر».

(٢) «قَوْلُكَ» لا توجد في «ز»، وليست عند الونائي (ق ٦٠ أ).

وجاء في «ي» وعند الأزهري في شرحه (ص ٣٤) والنجم (ق ٢٥ أ) والكفيري (ق ١٠٦ أ): «تَقُولُ» بدلا من: «نَحْوُ قَوْلِكَ».

(٣) في «أ» و«ز» و«ع» و«م» و«ن» وعند المكودي (ص ١٦) والسنهوري (ق ٥٢ ب) والخطيب الشرييني (ص ٢٠٦) والنجم (ق ٢٥ أ) والكفيري (ق ١٠٦ أ): «جَاءَ» بدلا من «قَامَ».

(٤) في «ن»: مِنْهَا، بدلا من: مِنْهُ.



بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ

بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَنْصُوبَاتُ خَمْسَةٌ عَشَرَ^(١)، وَهِيَ: الْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْمُضَدَّرُ،
وَوَظَرَفُ الزَّمَانِ، وَوَظَرَفُ الْمَكَانِ، وَالْحَالُ، وَالتَّمْيِيزُ،
وَالْمُسْتَشْتَى، وَاسْمُ لَا^(٢)، وَالْمُنَادَى، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ،

- (١) في «ك»: «أَرْبَعَةٌ عَشَرَ»، وهو تصرف من الناسخ؛ فقد نص غير واحد من العلماء على أن خمسة عشر مثبتة في أصل نسخة المؤلف، لكنهم اختلفوا في الخامس عشر. قال المكودي (ص ١٧): «ذكر في الترجمة أن منصوبات الأسماء خمسة عشر، ثم لما ذكرها في الأبواب ذكرها أربعة عشر، وهو مثبت في أصل المؤلف، وأظنه غلطا، ويمكن أن يكون الخامس عشر الذي تركه خير ما الحجازية». ووافقه الأزهرى فقال في إعرابه (ق ١٩ب): «وسقط من الأصل واحد، وهو خير ما الحجازية، وبه يكمل العدد خمسة عشر». وقال السهري (ق ٥٤أ): «قال بعض الشارحين وهو ساقط من أصل المؤلف، وإنما أسقطه سهوا، قال وأظنه خبر ما الحجازية، وأقول ثبت في بعض نسخ المتن أنه مفعول ظننت وأخواتها، وعلى هذا فيكون زاده بعد أن نسيه، وسارت النسخ على الوجه الأول». وقال الرملي (ص ٢١٨) بعد أن ذكر قول المكودي والسهري دون تسميتهما: «وبعضهم جعل ما ذكره في الأبواب خمسة عشر، فجعل ظرف الزمان وظرف المكان واحدا؛ فإنهما مسميان بالمفعول فيه، وجعل خبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها واحدا؛ فإنهما مسميان بالناسخ للابتداء، وجعل كلا من النعت والعطف والتوكيد والبدل واحدا، فلم يجعلها شيئا واحدا وهو التابع». (٢) في «ز» والأزهرى في شرحه (ص ٣٥) والنجم (ق ٢٦ب): «وَاسْمُ لَا وَالْمُسْتَشْتَى»، بتقديم اسم لا على المستشْتَى.

وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ^(١)، وَخَبِرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا^(٢)،
وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ، وَهُوَ^(٣) أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ،
وَالتَّوَكِيدُ، وَالْبَدَلُ^(٤).



(١) «والمفعول من أجله، والمفعول معه» وقعا بعد: «خبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها»
في «خ» و«ل» و«م» وابن يعلى (ق ٥٩ب) والرملي (ص ٢١٨) والكفيري (ق ١٠٩أ)
والكفراوي (ص ١٠٢) والونائي (ق ٦٠ب).

(٢) في «ك» وعند الخطيب الشرييني (ص ٢١٠) بعد قوله: «وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا» زيادة:
«وَمَفْعُولًا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِهَا»، قال الخطيب: «وهذا ساقط في غالب نسخ المتن وثابت في
بعضها».

(٣) «وهو» ساقطة من «ك»، وجاء بدلا منها في «خ» و«ن» وعند ابن يعلى (ق ٥٩ب)
والأزهري في شرحه (ص ٣٦) وفي إعرابه (ق ١٩ب): «وهي»، وقال الرملي (ص ٢١٨):
«وفي بعض النسخ: وهي».

فائدة: قال الإياري: «وهو بتذكير الضمير لرجوعه للتابع، وفي بعض النسخ: وهي بتأنيثه؛
ليطابق قوله أربعة أشياء».

(٤) في «ن»: «وهي أربعة أشياء تقدم ذكرها في المرفوعات» بزيادة ما بعد أشياء، وفي «م»:
وهو أربعة أشياء تقدم ذكرها... بزيادة: تقدم ذكرها فقط، دون قوله في المرفوعات،
وفي «خ» اقتصر على قوله: «وهي الأربعة المتقدم ذكرها» دون إكمال باقي العبارة، ومن
قوله: «وهو.....» إلى آخر العبارة ليس عند السنهوري (ق ٥٤أ)، ومن قوله: النعت... إلى
آخر العبارة ليس عند الأزهري في إعرابه (١٩ب) ولا الكفيري (ق ١٠٩أ).

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

وَهُوَ^(١): الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ^(٢) الَّذِي يَقَعُ بِهِ^(٣) الْفِعْلُ، نَحْوُ^(٤):
ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ.
وَهُوَ قِسْمَانِ^(٥): ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ.

(١) في «أ» وعند النجم (ق ٢٧ب) والكفيري (ق ١٠٩ب): «الْمَفْعُولُ بِهِ هُوَ»، بزيادة المفعول به، ونقصان الواو.

(٢) المنصوب لا يوجد في «خ» و«ل»، وليس عند السهوري (ق ٥٥أ)، قال السهوري: «المفعول به: هو الاسم، وفي بعض النسخ بعده: المنصوب، ولا يحتاج إليه؛ لأن الأحكام لا تؤخذ في التعاريف».

(٣) في «ك» والسهوري (ق ٥٥أ) والونائي (ق ٦١أ): «عَلَيْهِ» بدلا من: «بِهِ»، والمثبت هو الواقع في النسخ الخطية التسعة الأخرى، وطبعة السعادة (ص ١٥) والحلي (ص ٢٩٦)، وعند ابن يعلى (ق ٦٠أ) والمكودي (ص ١٧) والأزهري في إعرابه (ق ٢٠أ) وفي شرحه (ص ٣٧) والرملي (ص ٢١٩) والخطيب الشرييني (ص ٢١١) والإيباري (ق ٩٩ب) والنجم (ق ٢٧ب) والكفيري (ق ١٠٩ب) والكفراوي (ص ١٠٣) والعشماوي (ص ٣٤).
قال السهوري: «وفي بعض النسخ بدل عليه به» وقال الرملي: «وفي بعض النسخ بدل به عليه» وقال الأزهري في إعرابه: «به يتعلق بيقع، والباء بمعنى على».

(٤) في «أ» و«س» و«ن» وطبعة السعادة (ص ١٥) وعند الأزهري (ق ٢٠أ) والإيباري (ق ١٠٠أ) بالسواد والونائي (ق ٦١أ): «نَحْوُ قَوْلِكَ»، ولا توجد الزيادة في النسخ الخطية السبعة الأخرى، ولا طبعة الحلي، ولا باقي الشروح المعتمدة في التحقيق.

(٥) في «خ» و«ن» وعند ابن يعلى (ق ٦٠أ) والبجائي (ق ٢٦أ) والكفراوي (ص ١٠٣): «وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ». قال الرملي: «وفي بعض النسخ: على قسمين».

فَالظَّاهِرُ: مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ.

فَالْمُتَّصِلُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ ^(١): ضَرَبَنِي، وَضَرَبَنَا،
وَضَرَبَكَ، وَضَرَبَكِ، وَضَرَبَكُمَا، وَضَرَبَكُنَّ، وَضَرَبَهُ،
وَضَرَبَهَا، وَضَرَبَهُمَا، وَضَرَبَهُنَّ.

وَالْمُنْفَصِلُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ ^(٢): إِيَّايَ، وَإِيَّانَا، وَإِيَّاكَ،
وإِيَّاكِ، وإِيَّاكُمَا، وإِيَّاكُنَّ، وإِيَّاهُ، وإِيَّاهَا، وإِيَّاهُمَا،
وإِيَّاهُنَّ.



(١) في «س» و«ن» وطبعة السعادة (ص ١٥) والحلي (ص ٢٩٧): «وَهْيِي» بدلا من: «نَحْوُ قَوْلِكَ»، وعند الخطيب الشربيني (ص ٢١٢) والإيباري (ق ١٠٠ ب) والونائي (ق ٦١ أ): «نَحْوُ» فقط دون «قَوْلِكَ»، والمثبت من النسخ الخطية الثمان الأخرى، وباقي الشروح المعتمدة في التحقيق.

(٢) يقال فيها ما قيل في الحاشية السابقة، مع ملاحظة أن الوارد عند الخطيب الشربيني في هذا الموطن (ص ٢١٤) والإيباري (ق ١٠٣ أ): «نَحْوُ قَوْلِكَ»، موافقا للنسخ الخطية الثمان، وباقي الشروح.

بَابُ الْمَضَدِّ

الْمَضَدُّ^(١): هُوَ الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ ثَالِثًا فِي
تَضْرِيْفِ الْفِعْلِ، نَحْوُ^(٢): ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا.
وَهُوَ قِسْمَانِ^(٣): لَفْظِيٌّ، وَمَعْنَوِيٌّ.
فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظَ فِعْلِهِ^(٤) فَهُوَ لَفْظِيٌّ، نَحْوُ^(٥): قَتَلْتُهُ قَتْلًا^(٦).

(١) في «ل» و«م» وعند السنهوري (ق ١٥٧) والأزهري (ق ٢٠ب) والرملي (ص ٢٢٣) والكفيري (ق ١١٢ب) والكفراوي (ص ١٠٣): «بَابُ الْمَضَدِّ وَهُوَ الْإِسْمُ...»، بحذف كلمة المصدر الثانية، وإضافة واو قبل هُوَ.

(٢) في «خ» و«س» و«ع»: «نَحْوُ قَوْلِكَ»، بزيادة قولك، ومن قوله: نحو إلى آخر التمثيل ليس عند المكودي (ص ١٨) ولا الخطيب الشربيني (ص ٢١٨).

(٣) في «س» و«ع» و«ل» و«ن» وعند المكودي (ص ١٨): «وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ...».

(٤) عند المكودي (ص ٢٠): «فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُ فِعْلِهِ»، بإسقاط «لفظه»، وجاءت العبارة في «خ»

و«ل» و«م» و«ن» وعند ابن يعلى (ق ٦٠أ) والسنهوري (ق ١٥٧) والأزهري في إعرابه

(ق ٢٠ب) والرملي (ص ٢٢٣) هكذا: «فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ فِعْلَهُ»، بإسقاط كلمة «لفظه»، قال

الأزهري: «فَإِنْ: حرف شرط، وافق: فعل الشرط، لفظه: فاعل وافق، فعله: مفعول به

على حذف مضاف تقديره لفظ فعله».

(٥) عند الكفراوي (ص ١٠٧): «نَحْوُ قَوْلِكَ»، بزيادة قولك.

(٦) في «ن»: «نَحْوُ جَلَسْتُ جُلُوسًا وَقَعَدْتُ قُعُودًا»، بدلا من: قتله قتلا، وجاء في «م» زيادة

على المثبت من المتن: وَضَرَبْتُهُ ضَرْبًا.

وَلِإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ دُونَ لَفْظِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ، نَحْوُ: جَلَسْتُ
قُعُودًا، وَقُمْتُ وَقُوفًا^(١).



(١) في «س» و«م» و«ن» وطبعة السعادة (ص ١٦) والحلي (ص ٢٩٧) والمكودي (ص ١٨) زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

وهذه الزيادة لا توجد في النسخ الخطية السبعة الأخرى، وليست عند ابن يعلى (ق ٦٠ ب) ولا السنهوري (ق ١٥٧ أ) ولا الأزهرى في إعرابه (ق ٢١ أ) ولا شرحه (ص ٣٨-٣٩) ولا الرملي (ص ٢٢٤) ولا الخطيب الشربيني (ص ٢١٨) ولا الإياري (ق ١٠٤ ب) ولا النجم (ق ١٢٩ أ) ولا الكفراوي (ص ١٠٧) ولا الونائي (ق ٦٢ ب).

بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ

ظَرْفُ الزَّمَانِ: هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ «فِي».
نَحْوُ: الْيَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ، وَغُدْوَةً، وَبُكْرَةً، وَسَحَرًا، وَغَدًا،
وَعَتَمَةً^(١)، وَصَبَاحًا، وَمَسَاءً، وَأَبَدًا، وَأَمَدًا، وَحِينًا، وَمَا أَشْبَهَ
ذَلِكَ.

وَقَرْفُ الْمَكَانِ: هُوَ اسْمُ الْمَكَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ «فِي».
نَحْوُ: أَمَامَ، وَخَلْفَ، وَقُدَّامَ، وَوَرَاءَ، وَفَوْقَ، وَتَحْتَ،
وَعِنْدَ، وَمَعَ، وَإِزَاءَ، وَجِذَاءَ، وَتَلْقَاءَ^(٢)، وَهُنَا، وَثَمَّ^(٣)، وَمَا
أَشْبَهَ ذَلِكَ.



(١) فِي «ك» بَعْدَ وَعْتَمَةٍ: «وَعِشَاءً»، وَفِي «أ» وَ«ي»: بَعْدَ وَحِينًا: «وَوَقْتًا».
(٢) فِي «أ» وَ«خ» وَ«س» وَ«ع» وَ«ك» وَ«م» وَ«ي» وَعِنْدَ ابْنِ يَعْلَى وَالْمَكُونِي (ص ١٨)
وَالْأَزْهَرِي فِي إِعْرَابِهِ (ق ٢١ ب) وَالرَّمْلِي (ص ٢٣٠) وَالْإِيَّارِي (ق ١٠٨ أ): «وَلِإِزَاءَ، وَتَلْقَاءَ
وَجِذَاءَ» وَعِنْدَ الْوَنَائِي (ق ٦٣ ب): «وَتَلْقَاءَ وَإِزَاءَ وَجِذَاءَ».
(٣) فِي «س» وَطَبْعَةُ السَّعَادَةِ (ص ١٦): «وَوَثَمَّ وَهَمَّ».

بَابُ الْحَالِ

الْحَالُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسَّرُ لِمَا أَنْبَهَمُ^(١) مِنْ
الْهَيْئَاتِ.

نَحْنُ قَوْلُكَ^(٢): جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا،
وَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ رَاكِبًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَلَا يَكُونُ^(٣) الْحَالُ^(٤) إِلَّا نَكْرَةً، وَلَا يَكُونُ^(٥) إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ
الْكَلَامِ، وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلَّا مَعْرِفَةً.

(١) في «أ» و«خ» و«ز» و«ك»: «أَنْبَهَمُ».

(٢) «قَوْلُكَ» لا توجد في «خ» و«ز» و«س» و«ع» وليست عند المكودي (ص ١٩) ولا
الأزهري في إعرابه (ق ٢١ب) ولا الرملي (ص ٢٣٢) ولا الخطيب الشربيني (ص ٢٢٩)
ولا النجم (ق ٣١أ) ولا الكفيري (ق ١١٥ب) ولا الكفراوي (ص ١١٠) ولا الونائي
(ق ٦٤أ).

وهي ثابتة في «أ» و«م» و«ن» و«ي» وطبعة السعادة (ص ١٧) والحلي (ص ٢٩٨) وعند
ابن يعلى (ق ٦٣أ) والسنهوري (ق ٦٠أ) والأزهري في شرحه (ص ٤٠).

(٣) في «ع» وعند المكودي (ص ١٩) والإيباري (ق ١١٠ب) والنجم (ق ٣١ب) والعشماوي
(ص ٣٧): «وَلَا تَكُونُ».

(٤) كلمة الحال لا توجد عند الأزهري في إعرابه (ق ٢٢أ).

(٥) في «ع» وعند المكودي (ص ١٩) والإيباري (ق ١١٠ب) والنجم (ق ٣١ب) والعشماوي
(ص ٣٧): «وَلَا تَكُونُ».

بَابُ التَّمْيِيزِ

التَّمْيِيزُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسَّرُ لِمَا انْبَهَمَ^(١) مِنْ الذَّوَاتِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ^(٢): تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، وَتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا، وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا، وَاشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا، وَمَلَكَتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً، وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبَاً وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا.

وَلَا يَكُونُ^(٣) إِلَّا نَكْرَةً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ^(٤).

(١) في «أ» و«خ» و«ز» و«ك»: «أَنبَهَمَ».

(٢) «قَوْلُكَ» لا توجد في «س» و«ع».

(٣) في «س» و«م» و«ي» وطبعة الحلبي (ص ٢٩٨) وعند الأزهري في إعرابه (ق ٢٢ب) وفي شرحه (ص ٤٢ خارج الأقواس) والكفيري (ق ١١٨ب): «وَلَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ»، بزيادة لفظ التمييز، ولا يوجد عند الباقي، قال الكفراوي (ص ١١٦): «يَكُونُ فَعْلٌ مُضَارِعٌ مُتَصَرِّفٌ مَنْ كَانَ النَّاقِصَةَ، يَرْفَعُ الْإِسْمَ وَيَنْصِبُ الْخَبَرَ، وَاسْمُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ يَعُودُ عَلَى التَّمْيِيزِ».

(٤) «وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ» توجد في «أ» و«س» و«م» و«ن» وفي طبعة السعادة (ص ١٧) والحلبي (ص ٢٩٨) وعند ابن يعلى (ق ٦٤أ) والمكودي (ص ٢٠) والأزهري في إعرابه (ق ٢٢ب) والإيباري (ق ١١٤أ) والكفراوي (ص ١١٦) والكفيري (ق ١١٩أ) والونائي (ق ٦٥ب) والعشماوي (ص ٣٨).

وليست في النسخ الخطية الستة الأخرى، ولا عند السنهوري (ق ٦٢ب) ولا الأزهري في شرحه (ص ٤٠) ولا الرملي (ص ٢٤٢) ولا الخطيب الشربيني (ص ٢٣٦) ولا النجم (ق ١٣٢أ).

بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ (١)

وَحُرُوفُ الْإِسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَّةٌ، وَهِيَ: إِلَّا، وَغَيْرُ، وَسِوَى،
وَسُوَى، وَسَوَاءٌ، وَخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا.

فَالْمُسْتَثْنَى بِـ «إِلَّا» يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ تَامًا (٢) مُوجِبًا (٣)،
نَحْوُ (٤): قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، وَخَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا.
وَإِنْ (٥) كَانَ الْكَلَامُ مَنْفِيًّا تَامًا (٦) جَازَ فِيهِ: الْبَدَلُ، وَالنَّصْبُ
عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ (٧)، نَحْوُ (٨): مَا قَامَ الْقَوْمُ (٩) إِلَّا زَيْدٌ، وَإِلَّا زَيْدًا.

(١) في «ل» وعند ابن يعلى (ق ٦٤ب) والسنهوري (ق ١٦٤): «بَابُ الْمُسْتَثْنَى».

(٢) «تَامًا» ليست في «خ» و«ل» ولا عند السنهوري (ق ٦٤ب).

(٣) عند ابن يعلى (ق ١٦٥أ) والمكودي (ص ٢٠) والأزهري في إعرابه (ق ٢٣أ) والونائي (ق ١٦٦): «مُوجِبًا تَامًا».

(٤) في «أ» و«ك» و«ن» و«ي»: نَحْوُ قَوْلِكَ.

(٥) في «م» و«ن»: «وَإِذَا» بدلا من «وَإِنْ».

(٦) في «أ»: «تَامًا مَنْفِيًّا».

(٧) «عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ» ليست في «ل» ولا عند السنهوري (ق ١٦٥).

(٨) في «س» و«م» و«ن» وعند الأزهري في شرحه (ص ٤٣): «نَحْوُ قَوْلِكَ».

(٩) في «أ» و«خ» و«س» و«ك» و«ل» و«ي»، وعند ابن يعلى (ق ١٦٥أ) والمكودي (ص ٢٠) والسنهوري (ق ١٦٥أ) والرملی (ص ٢٤٤) والإيباري (ق ١١٥ب): «مَا قَامَ أَخَذَهُ» بدلا من: «مَا قَامَ الْقَوْمُ».

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصًا^(١) كَانَ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ، نَحْوُ^(٢):
مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا ضَرَبْتُ^(٣) إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَزْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ.
وَالْمُسْتَشْتَى بِ: غَيْرٍ، وَسَوَى، وَسَوَاءٍ، مَجْرُورٌ لَا غَيْرُ.
وَالْمُسْتَشْتَى بِ: خَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا: يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ،
نَحْوُ^(٤): قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا وَزَيْدٍ^(٥)، وَعَدَا عَمْرًا وَعَمْرٍو^(٦)،
وَحَاشَا زَيْدًا وَزَيْدٍ^(٧).

(١) في «س»: «وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ الْمُنْقِطَ نَاقِصًا»، وفي «ك» و«ن» وعند الأزهري في شرحه (ص ٤٣): «وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصًا مُنْقِطًا».

(٢) في «م»: «نَحْوُ قَوْلِكَ».

(٣) في «ي» وعند النونائي (ق ١٦٦): «وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا» بدلا من: ضربت.

(٤) في «ن»: «نَحْوُ قَوْلِكَ».

(٥) عند ابن يعلى (ق ٦٥ب): «قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ وَزَيْدًا، وَقَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا وَزَيْدٍ، وَعَدَا عَمْرًا وَعَمْرٍو» وقال: «لما مثل قدم في حاشا الخفض وآخر النصب، فقال: حاشا زيد وزيدا ولم يقدم في أخويها إلا النصب، فقال في خلا وعدا: خلا زيدا وزيد، وعدا عمرا وعمرو».

وجاء في «م»: قَامَ الْقَوْمُ خَلَا عَمْرًا وَعَمْرٍو.

(٦) عند المكودي (ص ٢٠): «وَقَامَ الْقَوْمُ عَدَا عَمْرًا وَعَمْرٍو» وفي «م» وعند النجم (ق ١٣٣) والكفيري (١٢٠ب): «وَعَدَا زَيْدًا وَزَيْدٍ».

(٧) هذا المثال الثالث لا يوجد في «خ» و«ك» و«ن» وليس عند السهوري (ق ١٦٧) ولا الأزهري في إعرابه (ق ٢٤أ) ولا الإيباري (ق ١١٨أ).

وهو موجود عند الأزهري في شرحه (ص ٤٥) وكذا في باقي الشروح، وجاء بدلا منه في «ي» وطبعة السعادة (ص ١٨) والحلي (ص ٢٩٩): «وَحَاشَا بَكْرًا وَبَكْرٍ».

بَابُ «لَا»

اَعْلَمْ أَنَّ «لَا» تَنْصِبُ النِّكَرَاتِ^(١) بِغَيْرِ تَنْوِينٍ إِذَا: بَاشَرَتْ
النِّكَرَةَ^(٢)، وَلَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا»^(٣)، نَحْوُ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ.
فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا: وَجَبَ الرِّفْعُ^(٤)، وَوَجَبَ تَكَرُّارُ «لَا»^(٥)،
نَحْوُ: لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ.
وَإِنْ^(٦) تَكَرَّرَتْ^(٧): جَازَ إِعْمَالُهَا وَإِلْغَاؤُهَا، نَحْوُ^(٨): لَا رَجُلَ

(١) في «خ» وعند ابن يعلى (ق ٦٧أ) والمكودي (ص ٢١): «تَنْصِبُ النِّكَرَةَ».

(٢) في «ز» وعند الإيباري (ق ١٩ب): «النِّكَرَاتِ» بدلا من النِّكَرَةَ.

(٣) كلمة «لَا» لا توجد في «ن» وليست عند السنهوري (ق ٦٧ب).

(٤) في «م» و«ن» و«ي»: «وَجَبَ الرِّفْعُ وَالتَّنْوِينُ»، بزيادة كلمة التنوين.

(٥) عند السنهوري (ق ٦٧ب) زيادة: «وَوَجَبَ إِلْغَاؤُهَا».

(٦) في طبعة السعادة (ص ١٩) والحلي (ص ٢٩٩) وعند الرملي (ص ٢٥١) والنجم (ق ٣٣ب)

والكفراوي (ص ١٢٢) والونائي (ق ٦٩أ) والعشماوي (ص ٤٠): «وَإِنْ»، بالفاء.

والمثبت من النسخ الخطية، وابن يعلى (ق ٦٧أ) والمكودي (ص ٢١) والسنهوري (ق ٦٧ب)

والأزهري في إعرابه (ق ٢٤ب) وفي شرحه (ص ٤٤) والكفيري (ق ١٢١ب).

(٧) في طبعة الحلي: «وَإِنْ تَكَرَّرَتْ لَا» بزيادة لا.

(٨) في طبعة السعادة (ص ١٩) والحلي (ص ٢٩٩) وعند الأزهري في شرحه (ص ٤٥)

والكفراوي (ص ١٢٣): «وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ» بدلا من: «نَحْوُ» والمثبت من النسخ الخطية،

والأزهري في إعرابه (ق ٢٤ب) وباقي الشروح.

فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةً، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا
امْرَأَةٌ^(١).

(١) من قوله: «وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ...» إلى آخر العبارة ليس عند المكودي (ص ٢١).

بَابُ الْمُنَادَى

الْمُنَادَى خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ، وَالنِّكَرَةُ الْمَقْصُودَةُ،
وَالنِّكَرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ، وَالْمُضَافُ، وَالْمُشَبَّهُ^(١) بِالْمُضَافِ.
فَأَمَّا الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ، وَالنِّكَرَةُ الْمَقْصُودَةُ: فَيُنَيَّانِ^(٢) عَلَى الضَّمِّ
مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، نَحْوُ: يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ.
وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ^(٣): مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْرُ.



(١) عند الخطيب الشربيني (ص ٢٥٤) والونائي (ق ١٧٠) والعشماوي (ص ٤٠): «وَالْمُشَبَّهُ».

(٢) عند المكودي (ص ٢١): «وَالْمُفْرَدُ الْعَلَمُ وَالنِّكَرَةُ الْمَقْصُودَةُ يُنَيَّانِ...» دون أما، ولا فاء فينيان.

(٣) في «م»: «وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ» بزيادة كلمة أما، وفي «خ» بعد هذه العبارة زيادة: «نَحْوُ: يَاغَلَامَ زَيْدٍ، وَيَا خَيْرًا مِنْ غَمْرٍ، وَيَا طَالِعًا حَبَلًا».

بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ

وَهُوَ: الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذَكَّرُ^(١) بَيَانًا^(٢) لِسَبَبِ وَقُوعِ
الْفِعْلِ.
نَحْنُ قَوْلِكَ^(٣): قَامَ زَيْدٌ^(٤) إِجْلَالًا لِعَمْرٍو، وَقَصْدُكَ ابْتِغَاءَ
مَعْرُوفِكَ.



(١) عند المكودي (ص ٢٢): «يَجِيءُ» بدلا من يذكر.

(٢) في «س»: «عِلَّةٌ» بدلا من بيان.

(٣) «قَوْلِكَ» لا توجد في «س»، وليست عند الكفراوي (ص ١٢٥) ولا الونائي (ق ١٧١).

وبالسواد عند الإياري (ق ١٢٣).

(٤) في «خ»: «قَامَ الْقَوْمُ».

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

وَهُوَ^(١): الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذَكَّرُ لِيَبَانَ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ
الْفِعْلُ^(٢).

نَحْوُ قَوْلِكَ^(٣): جَاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشُ، وَاسْتَوَى الْمَاءُ
وَالْخَشَبَةُ.

وَأَمَّا خَبَرُ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ «إِنَّ» وَأَخَوَاتِهَا^(٤) فَقَدْ تَقَدَّمَ
ذِكْرُهُمَا^(٥) فِي الْمَرْفُوعَاتِ^(٦).

وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ، فَقَدْ^(٧) تَقَدَّمَتْ هُنَاكَ^(٨)

(١) عند المكودي (ص ٢٢): «المفعول معه هو الاسم...» بدلا من: «وهو الاسم...».

(٢) في «ن»، وعند الأزهرى في إعرابه (ق ٢٥ب): «الَّذِي يُذَكَّرُ بَيَانًا لِسَبَبِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ
الْفِعْلُ»، ومثله وقع عند الإيبارى (ق ١٢٦) لكن وقع عنده: «بِسَبَبِ»، بدلا من لسبب.

(٣) «قَوْلِكَ» ليست عند المكودي (ص ٢٢) ولا الكفراوى (ص ٢٦).

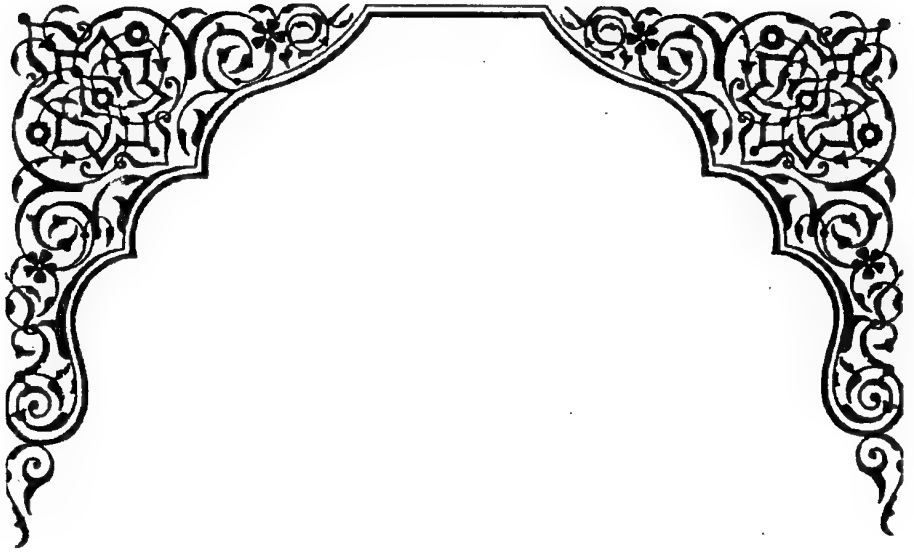
(٤) عند الخطيب الشربيني (ص ٢٦٤) زيادة: «وَمَفْعُولًا ظَنَنْتُ».

(٥) عند السنهورى (ق ٧٤ب): «ذِكْرُهُ»، وعند الخطيب (ص ٢٦٤) والإيبارى (ق ٢٧٧ب):
«ذِكْرُهُمَا».

(٦) في «ن»: «فِي بَابِ الْمَرْفُوعَاتِ»، بزيادة كلمة باب.

(٧) عند السنهورى (ق ٧٤ب) والأزهرى في شرحه (ص ٤٦) والنجم (ق ١٣٥أ): «قَدْ».

(٨) في «خ»: «فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا».



بَابُ
مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ

بَابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَخْفُوضَاتُ ثَلَاثَةٌ^(١): مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ
بِالإِضَافَةِ، وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ^(٢).

فَأَمَّا الْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ فَهُوَ مَا يُخَفِّضُ بِ: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ،
وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ، وَالْبَاءِ، وَالْكَافِ، وَاللَّامِ، وَحُرُوفِ^(٣)
الْقَسَمِ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ^(٤)، وَالنَّاءُ، وَيَوَاوِ رَبِّ^(٥)،
وَيَمُذُ^(٦)، وَمُنْذُ^(٧).

(١) في طبعة السعادة (ص ٢٠) والحلي (ص ٣٠٠) والونائي (ق ٧٢ب): «ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ»، وفي
«أ» و«م» وعند الأزهرى في شرحه (ص ٤٧) والنجم (ق ١٣٥أ): «عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ» ولا
توجد هذه الزيادة في النسخ الخطية الثمان الأخرى، ولا عند الأزهرى في إعرابه
(ق ٢٦أ)، ولا باقي الشروح.

(٢) عند الرملي (ص ٢٦٤): «وَتَابِعُ الْمَخْفُوضِ».

(٣) في «أ» و«ع» وطبعة الحلي (ص ٣٠٠) وعند المكودي (ص ٢٣) والأزهرى في شرحه
(ص ٤٦) والخطيب الشربيني (ص ٢٦٨) والنجم (ق ٣٥ب): «وَبِحُرُوفِ».

(٤) «وَالْبَاءُ» ليست عند ابن يعلى (ق ٧٢ب).

(٥) «وَيَوَاوِ رَبِّ» ليست عند الكفراوى (ص ٢٩)، ووقعت عند السهورى (ق ٧٤ب) بعد
قوله: «وَفِي، وَرُبَّ...».

(٦) عند السهورى (ق ٧٤ب) والونائي (ق ١٧٥أ): «وَمُذْ».

(٧) قال السهورى (ق ١٧٥أ): «ولم يذكر في الحروف الجارة هنا حروف الاستثناء، التي هي
خلا وعدا وحاشا؛ استغناء عن ذلك بما قال أول الكتاب وفي الاستثناء».

وَأَمَّا مَا يُخَفَضُ بِالْإِضَافَةِ، فَتَحْوُ^(١) قَوْلُكَ^(٢): غَلَامُ زَيْدٍ.
 وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، وَمَا يُقَدَّرُ بِمِنْ^(٣).
 فَالَّذِي يُقَدَّرُ بِاللَّامِ نَحْوُ^(٤): غَلَامُ زَيْدٍ، وَالَّذِي يُقَدَّرُ بِمِنْ،
 نَحْوُ^(٥): ثَوْبُ خَزٍّ، وَبَابُ سَاجٍ، وَخَاتَمٌ حَدِيدٍ^(٦).

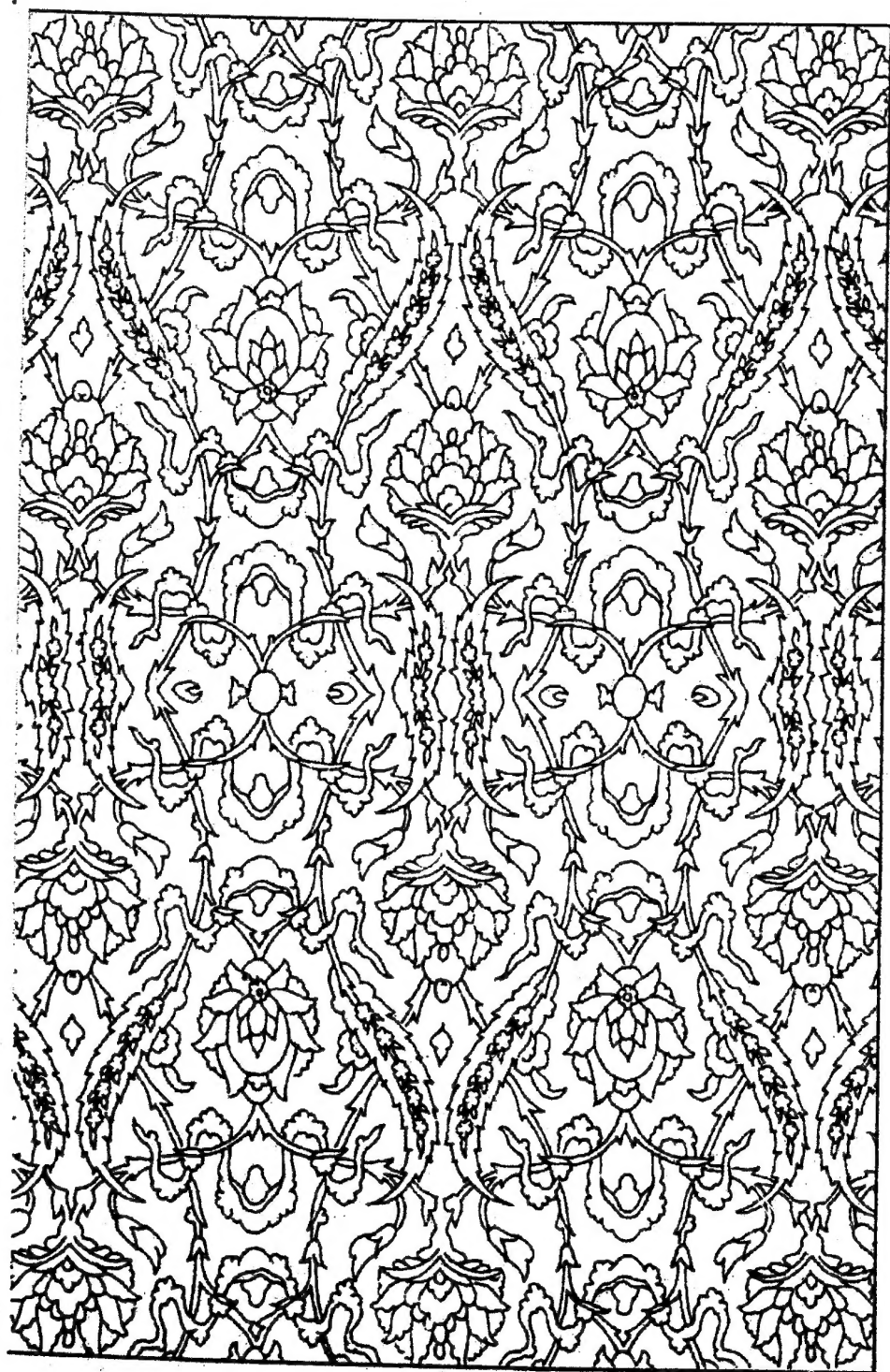


-
- (١) في «ع» و«خ» و«ك» وعند الإيباري (ق ١٢٣ أ) والكفيري (ق ١٣٠ أ): نَحْوُ، دون فاء.
 (٢) «قَوْلُكَ» لا توجد في «ع» وليست عند المكودي (ص ٢٣) ولا العشماوي (ص ٤٢).
 (٣) في «ع» وعند الأزهرى في شرحه (ص ٤٦-٤٧) والخطيب الشربيني (ص ٢٦٩-٢٧٠) والنجم (ق ٣٥ ب) والكفراوي (ص ١٣٠) ورد النص على النحو التالي:
 «وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، نَحْوُ: غَلَامُ زَيْدٍ، وَمَا يُقَدَّرُ بِمِنْ، نَحْوُ: ثَوْبُ خَزٍّ، وَبَابُ سَاجٍ، وَخَاتَمٌ حَدِيدٍ، وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ».
 (٤) في «خ» و«ز»: «نَحْوُ قَوْلِكَ».
 (٥) في «ز» و«ك» و«ل»: «نَحْوُ قَوْلِكَ».
 (٦) في «أ» و«ن» و«ي»، وعند الكفيري (ق ١٣٠ ب) زيادة: «وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ»، وفي «خ» وعند الأزهرى في إعرابه (ق ٢٦ ب): «وَخَاتَمٌ فِضَّةً»، وفي طبعة الحلبي (ص ٣٠٠): «وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

قائمة الموضوعات

| | |
|---|----|
| تصدير بقلم د. محمد حسان الطيان | ٥ |
| مقدمة | ٩ |
| أولاً: ترجمة الإمام ابن آجروم | ١١ |
| اسمه وكنيته ونسبه ونسبته | ١١ |
| مولده | ١٣ |
| شيوخه وتلاميذه | ١٣ |
| مكاته وثناء العلماء عليه | ١٤ |
| مصنفاته | ١٤ |
| وفاته | ١٥ |
| ثانياً: التعريف بالمقدمة الآجرومية | ١٦ |
| اسم الكتاب | ١٦ |
| مكانة المقدمة وثناء العلماء عليها | ١٦ |
| موضوعاتها ومباحثها | ١٨ |
| منهج مؤلفها | ١٩ |
| طبعتها | ١٩ |
| عناية العلماء بها | ٢١ |
| الشروح | ٢١ |
| كتب إعراب ألفاظها | ٢٣ |
| المنظومات | ٢٤ |
| ثالثاً: وصف النسخ المعتمدة في التحقيق | ٢٦ |
| نص المقدمة الآجرومية | ٣٣ |
| تعريف الكلام وأقسامه | ٤١ |

| | |
|-----|--|
| ٤٣ | باب الإعراب |
| ٤٧ | باب معرفة علامات الإعراب |
| ٥٧ | باب الأفعال |
| ٦١ | باب مرفوعات الأسماء |
| ٦٤ | الفاعل |
| ٦٦ | المفعول الذي لم يسم فاعله |
| ٦٨ | المبتدأ والخبر |
| ٧٠ | العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر |
| ٧٣ | التعت |
| ٧٥ | العطف |
| ٧٦ | التوكيد |
| ٧٨ | البذل |
| ٧٩ | باب منصوبات الأسماء |
| ٨٣ | المفعول به |
| ٨٥ | المصدر |
| ٨٧ | ظرف الزمان وظرف المكان |
| ٨٨ | الحال |
| ٨٩ | التمييز |
| ٩٠ | الاستثناء |
| ٩٢ | لا النافية للجنس |
| ٩٤ | المنادى |
| ٩٥ | المفعول من أجله |
| ٩٦ | المفعول معه |
| ٩٩ | باب مخفوضات الأسماء |
| ١٠١ | فهرس الموضوعات |



الطبعة الأولى

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م